

Distr.: General  
8 April 2013  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ١٧-٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

### تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر

#### مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

موجز

يشكل الاندماج في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر. بيد أن الصلة بينها معقدة. فقصص النجاح المتعلقة بنمو الصادرات والحد من الفقر ليست مجرد قصص متعلقة بتحرير التجارة، وإنما هي أكثر تعقيداً. إذ تشير معظم الأدلة إلى أن تحرير تجارة البضائع لا يؤثر على مستوى العمالة الإجمالي، ولكنه يؤثر على العمالة والأجور على المستويين القطاعي والمهني، ليسهم بذلك في زيادة تفاوت الدخل داخل البلدان. وقد نشأ قطاع الخدمات بوصفه أكبر قطاعات الاقتصاد والعمالة، ويمثل على نحو متزايد نسبة أكبر من القيمة المضافة في صادرات البضائع. وتشكل الخدمات المنتجة والمتسمة بالكفاءة عنصراً مهماً للنمو على مستوى الاقتصاد ككل ولا غنى عنه لتحقيق التنافسية في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية. غير أنه لا يُعرف الكثير عن الصلة بين تجارة الخدمات والعمالة. وتؤدي زيادة قابلية تداول الأنشطة الخدمية تجارياً إلى توفير فرص العمل، بما يشمل النساء. ويستلزم تعزيز الصلة بين التجارة والعمالة في قطاع الخدمات وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ومتسقة على الصعيد الوطني، تشمل تطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية والمهارات البشرية والهياكل الأساسية. ويشكل التعاون الدولي مسألة ضرورية لزيادة مشاركة البلدان النامية مشاركة مفيدة في تجارة الخدمات، من أجل زيادة الأثر المواتي للتنمية وزيادة فرص العمل ومستوى الحد من الفقر.

## مقدمة

١- تؤدي التجارة دوراً بارزاً في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر. وتهدف السياسات ذات الصلة إلى تعزيز القدرات التنافسية للبلدان وزيادة الصادرات، بسبل منها الدخول في سلاسل القيمة العالمية لخلق فرص العمل أو الاستعاضة عن الواردات واستعادة عمليات الإنتاج إلى الداخل بهدف عودة الوظائف. ويُعتبر أن للتجارة أثراً في خفض مستوى تفاوت الدخل فيما بين البلدان، ولكن أيضاً في زيادته داخلها.

٢- وفي قطاع الزراعة، تتزايد نسبة المنتجات المتداولة تجارياً إلى الإنتاج العالمي كما يتزايد التخصص في الإنتاج. وتشكل التجارة الزراعية فرصة للعديد من البلدان النامية نظراً لاستيعاب هذا القطاع نصف قوة العمل تقريباً، رغم شيوع تردّي ظروف العمل فيه. وقد أعادت البلدان والمنظمات تركيز اهتمامها على الزراعة تعزيزاً للأمن الغذائي وخلق فرص العمل والتحوّل الهيكلي. ونُشر مؤخراً إصدار مشترك بين منظمة العمل الدولية والأونكتاد يقيّم العلاقة بين تجارة المنتجات الزراعية والعمالة.

٣- وقد ركّز جزء كبير من الأبحاث والنقاشات السياساتية على قطاع الصناعات التحويلية. فقد انتشرت الأعمال الصناعية لعقود في جميع أنحاء العالم. وبينما تركّز أكثر من نصف العمالة الصناعية في عام ١٩٨٠ في البلدان المتقدمة، فقد تركّز ثلثها في عام ٢٠١٠ في البلدان النامية.

٤- وفي قطاع الخدمات، استُحدثت وظائف في السنوات الأخيرة أكثر من أي قطاع آخر. وقد منح ظهور "تجارة المهام" عن طريق سلاسل القيمة العالمية للبلدان النامية الفرصة لاستحداث وظائف عالية الإنتاجية، بما يشمل النساء. ثم ظهرت تجارة الخدمات لاحقاً كأحد بنود جدول أعمال السياسات الدولية، ولا تُعرف بعد آثارها على العمالة معرفة كافية. وتقيّم هذه المذكرة العلاقة بين التجارة والعمالة مع التركيز على قطاع الخدمات. إذ تهدف إلى تحديد السياسات الداعمة لاستحداث وظائف في القطاع الخدمي في البلدان النامية.

## أولاً- العمالة وتفاوت الدخل والفقر: عالم منقسم

٥- يشكل خلق فرص العمل المنتج وتوزيع الدخل عنصرين أساسيين للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. فتزايدت، من ثم، أهمية معالجة قضية العمالة وتفاوت الدخل.

٦- وتشهد بلدان العالم انخفاضاً في مستوى تفاوت الدخل فيما بينها، رغم بطء وتيرة هذا الانخفاض. غير أن الدخل ما زالت متفاوتة جداً؛ إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٦٠ دولاراً في أفقر عشرة بلدان مقابل ١٨٠ ٥٠ دولاراً في أغنى

البلدان، لكنّ الفارق في انخفاض. وقد انخفض نصيب الخمسين الأعلى دخلاً من سكان العالم من الدخل العالمي من ٩٥,٣ في المائة إلى ٩٠,٦ في المائة، بينما زاد نصيب الثلاثة أخماس المتبقية منهم من الدخل العالمي من ٤,٧ في المائة إلى ٩,٤ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٧<sup>(١)</sup>. وقد شهدت البلدان المتوسطة الدخل بصفة أساسية ارتفاعاً في مستوى الدخل نظراً لزيادة الأجور إلى حد كبير.

٧- غير أن تفاوت الدخل داخل البلدان قد ازداد في العقود الأخيرة. إذ زاد هذا التفاوت في معظم البلدان المتقدمة زيادةً هائلة منذ ثمانينات القرن الماضي. فعلى سبيل المثال، زاد نصيب العشرة في المائة الأعلى دخلاً من أصحاب الدخل من إجمالي الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية من ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٧<sup>(٢)</sup>. وبتزايد هذا التفاوت في أغلب بلدان آسيا وشرق أوروبا (كألمانيا والصين والاتحاد الروسي، على سبيل المثال). أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا فالوضع مختلف، إذ تشهد بعض البلدان ارتفاعاً في مستوى تفاوت الدخل بها (كجنوب أفريقيا، على سبيل المثال)، بينما تشهد بلدان أخرى انخفاضاً في هذا التفاوت (كالأرجنتين والبرازيل، على سبيل المثال) (Solt, 2009). ويمثل تزايد تفاوت الدخل داخل البلدان اتجاهًا واسع الانتشار.

٨- ويشكل تزايد علاوة المهارة جانباً مهماً من هذا الاتجاه. فقد ارتفعت أجور العمال ذوي المهارات العالية في كثير من البلدان عن أجور العمال ذوي المهارات المتدنية. ويُفسّر هذا الارتفاع بصفة رئيسية بالتغير التكنولوجي المتحيز للمهارة. فتكنولوجيا المعلومات تكمل مهارات العمال الحاصلين على تعليم عال الذين يباشرون مهاماً ذهنية، وتحل محل العمال الحاصلين على تعليم متوسط الذين يؤدون مهاماً روتينية، ويقل تأثيرها على العمال ذوي المهارات المتدنية الذين يؤدون مهاماً يدوية.

٩- كما يُعزى تزايد تفاوت الأجور مؤخراً إلى ارتفاع معدل البطالة. فبينما غالباً ما تبقى أجور العاملين المستقرين في وظائفهم ثابتة نسبياً، تزايد عدد العاطلين منذ اندلاع الأزمة الأخيرة. إذ ارتفع معدل البطالة العالمية من ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١١، وارتفع معدل البطالة في البلدان المتقدمة من ٥,٨ في المائة إلى ٨,٥ في المائة<sup>(٣)</sup>.

١٠- وعلى غرار تناقص نصيب ذوي الأجور المنخفضة من إجمالي فاتورة الأجور الوطنية، فقد انخفض نصيب العمالة من الدخل القومي. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١١، ارتفع متوسط إنتاجية العمالة في الاقتصادات المتقدمة بأكثر من ضعف الزيادة في متوسط الأجور. بل حتى في الصين، حيث زادت الأجور إلى ثلاثة أمثالها خلال العقد الماضي، ارتفع

(١) Solt F (2009). Standardizing the world income inequality database. *Social Science Quarterly*. 90(2): 231-242.

(٢) Atkinson A, Piketty T and Saez E (2011). Top incomes in the long run of history. *Journal of Economic Literature*. 49(1):3-71.

(٣) ILO (2012a). *Global Wage Report 2012/13: Wages and Equitable Growth*. Geneva

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن معدل زيادة إجمالي فاتورة الأجور (ILO, 2012a). ويشكل انخفاض نصيب العمالة من الدخل القومي ظاهرة عالمية. وقد استمر هذا الاتجاه حتى بعد زيادة الناتج العالمي وانتعاش التجارة في أعقاب الأزمة. وفي ظل ثبات معدلات البطالة وتزايدها، يُوجَّح انخفاض نصيب العمالة من الدخل القومي القلق بشأن ظاهرة النمو غير المنشئ للعمالة وتزايد السُّخط على الظلم الاجتماعي.

١١- وتبدو الفوارق في الأجور والمهارات في قطاع الخدمات، الذي يغطي طائفة واسعة من الأنشطة، أكبر منها في قطاعي الزراعة والصناعة عموماً. ويمثّل المهنيون أو المديرون أو الموظفون المكتبيون نسبة صغيرة من موظفي قطاع التجارة بالتجزئة في البلدان النامية. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، يمثّل العمال غير النظاميين نسبة ٨٠ في المائة من المشتغلين بتجارة التجزئة. والصورة ماثلة فيما يتعلق بالمشتغلين بقطاعات الإنشاءات، والفندقة والمطاعم، والنقل البري، بمن فيهم الحاصلون على التعليم دون المتوسط. بينما ترتفع الأجور في قطاع خدمات الأعمال التجارية عن المتوسط وترتفع فيه نسبة العاملين الحاصلين على التعليم العالي.

## ثانياً - تأثير التجارة في العمالة والفقير: علاقة معقدة

### ألف - قنوات الاتصال بين التجارة والعمالة والفقير

#### ١- التجارة والنمو والإنتاجية

١٢- تتصل التجارة والعمالة بقنوات عديدة. وعن العلاقة بين التجارة والنمو، إن كان للانفتاح التجاري أثر إيجابي على النمو، فقد يفضي ذلك إلى زيادة العمالة نظراً لزيادة إنتاج السلع والخدمات. وقد أثبتت العديد من الدراسات ارتباط التجارة بالنمو ارتباطاً إيجابياً. بينما تثبت دراسات أخرى عدم وجود أي ارتباط بين الانفتاح التجاري والنمو. فقد تنحصر أنشطة البلدان في نمط إنتاجي ثابت - وإن استخدمت ثرواتها من الموارد بكفاءة - قد لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية زيادةً دينامية تفضي إلى تحقيق النمو.

١٣- ويبدو أن النقاشات التي أُجريت مؤخراً بهذا الشأن تفترض تأثير التجارة على النمو تأثيراً إيجابياً وتركز على مبدأي الشمولية والاستدامة، وبخاصة فيما يتعلق بأثر التجارة على العمالة، بما في ذلك إمكانية نشوء ظاهرة النمو غير المنشئ للعمالة. وعلى سبيل المثال، شهدت العديد من البلدان الأفريقية مؤخراً نمواً سريعاً بفضل الطفرة في مجال السلع الأساسية، لكنها لم توفر سوى فرص عمل محدودة.

١٤ - ويتصل الرابط بين التجارة والنمو والعمالة اتصالاً قوياً بنمو الإنتاجية. ويكتسب نمو الإنتاجية أهمية خاصة للبلدان النامية، تشمل ارتفاع الأجور وتحسن أحوال المعيشة. وتسفر التجارة عن زيادة الإنتاجية، التي تعزز القدرات التنافسية للبلدان، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والصادرات والعمالة. إلا أن نمو إنتاجية العمل ينطوي أيضاً على الحاجة إلى خفض نسبة العمالة اللازمة لإنتاج نفس النواتج. ومن ثم، فلا بد من مقارنة أثر التنافسية المعزز للعمالة بأثر تقليل العمالة.

١٥ - وتؤثر التجارة على الإنتاجية تأثيراً إيجابياً عند استيراد التكنولوجيات الحديثة ووقوع الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك، تسهم مشاركة الشركات في التجارة في زيادة متوسط إنتاجية البلدان، نظراً لتوسع الشركات الأكثر إنتاجية وتقلص تلك الأقل إنتاجية بسبب زيادة فرص التصدير ومنافسة الواردات. ويقتضي ذلك ضمناً أنه حتى داخل القطاعات، تتوسع بعض الشركات بينما تتقلص شركات أخرى.

## ٢ - مكان الإنتاج وعلاوة المهارة

١٦ - إن النماذج التقليدية للتجارة لا تتطرق مباشرة إلى آثار التجارة على المستوى العام للعمالة في اقتصاد بلد ما، لكنها تقدم رؤية مستنيرة لمسألة الطلب على العمالة الماهرة وغير الماهرة المتصل بالتجارة. ففي البلدان النامية، حيث تتوفر العمالة غير الماهرة، يزداد الطلب على العمال غير المهرة بزيادة النشاط التجاري، نظراً لزيادة صادرات السلع التي تعول على هذا العامل بكثافة أكبر وزيادة واردات المنتجات القائمة على استخدام العمالة الماهرة بكثافة أكبر في المقابل. وتتخصص البلدان النامية في إنتاج السلع القائمة على الاستخدام الكثيف للعمالة (غير الماهرة) كالصناعات الخفيفة، فتستحدث بالتالي وظائف للعمال غير المهرة. ومن ثم، يزداد الطلب ذو الصلة على العمالة الماهرة في البلدان المتقدمة وعلى العمالة غير الماهرة في البلدان النامية. والحقيقة أنه قد تبين أن التجارة في البلدان المتقدمة قد أسهمت في تزايد علاوة المهارة.

١٧ - إلا أن علاوة المهارة قد ارتفعت في كثير من البلدان النامية مع بعض الاستثناءات. فربما قد أدى التوسع في الجنوب إلى نقل إنتاج السلع الشمالية الأقل استخداماً للعمالة الماهرة إلى الجنوب، حيث أصبحت سلعاً جنوبية قائمة على الاستخدام الكثيف للعمالة الماهرة. وقد يفسر ذلك تزايد علاوة المهارة في البلدان النامية.

١٨ - وقد أدى انخفاض تكاليف إنتاج الوحدة إلى نشوء مؤسسات كبيرة ونشوء التخصص الصناعي. إلا أن انخفاض تكاليف التجارة قد تترتب عليه آثار متعارضة. فقد يؤدي التعويل على المدخلات عالية الجودة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة، بما في ذلك العمالة، إلى تركيز الإنتاج في مناطق جغرافية محددة كما هي حالة الترابط الصناعي الآسيوي (Factory Asia) وتجارة السلع الوسيطة على الصعيد الإقليمي. كما يمكن تحقيق لا مركزية الإنتاج، مع إمكانية شموله البلدان غير المندمجة حالياً في سلاسل القيمة العالمية.

### ٣- تجزئة الإنتاج، وتجارة المهام، والنقل إلى الخارج

١٩- لقد أسهم كل من تحرير التجارة والتقدم التكنولوجي، وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تجزئة عملية الإنتاج، بسبب منها التوريد الخارجي والنقل إلى الخارج. وقد أسفرت استراتيجيات خفض التكاليف إلى أدنى حد عن استخدام مدخلات وسيطة منشؤها بلدان متعددة في عملية الإنتاج. ومن ثم، فقد زادت تجارة السلع والخدمات الوسيطة زيادةً هائلة وأصبح لسلاسل القيمة العالمية السيادة في بعض القطاعات.

٢٠- وقد كان الفارق في الأجور بين البلدان المتقدمة والنامية عاملاً داعماً لنقل مكان بعض عمليات الإنتاج (كالمنسوجات والإلكترونيات، على سبيل المثال) من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، مما يترتب عليه زيادة العمالة القطاعية في البلدان النامية. بيد أن زيادة إمكانية نقل عمليات الإنتاج قد أثار أيضاً شواغل بشأن "السباق نحو القاع" فيما يتعلق بالأجور وظروف العمل. فبينما يعتبر البعض لسلاسل القيمة العالمية فرصةً للتنمية، من منطلق أنه ليس على البلدان تنمية القدرات اللازمة لإنتاج منتج نهائي معقد، بل إن كل ما تحتاجه هو أن تكون قادرة على التنافس دولياً في إنتاج بعض مكوناته، يشدد آخرون على مخاطر انحصار بعض البلدان في عمليات إنتاج منخفضة القيمة المضافة ومواجهتها صعوبات في استحداث وظائف في قطاعات أكثر دينامية. ونظراً لارتفاع مستوى التخصص، يرتفع إلى حد كبير حاجز الدخول أمام الوافدين الجدد. إلا أن كثيراً من البلدان، معظمها في شرق وجنوب شرق آسيا، قد استفادت من هذا التطور وتمكن عدد منها أيضاً من زيادة القيمة المضافة لإنتاجه.

٢١- ومن المعروف أن الشركات لا تحصل على التكنولوجيات المتطورة عن طريق الواردات فحسب، بل تحصل عليها أيضاً وعلى نحو متزايد عن طريق التوريد الخارجي والنقل إلى الخارج. وقد ركزت الجهود البحثية مؤخراً على مسألة نقل نشاط الشراء إلى الخارج، أي شراء المدخلات المادية أو الخدمات من شركة خارج البلد المضيف، وعلى آثاره في مجال العمالة. ويسود اثنان من هذه الآثار في البلدان المتقدمة، وهما: (أ) الأثر السلبي المباشر لنقل الوظائف إلى الخارج ("أثر النقل")، و(ب) احتمال وقوع أثر إيجابي مترتب على زيادة المبيعات الناجمة عن زيادة إنتاجية الشركات ("أثر الحجم"). وتترتب على النقل إلى الخارج آثار غير مباشرة في الحالتين التاليتين: (ج) إذا قدمت شركة ما سلعها وخدماتها بسعر أقل من الشركات الأخرى (إذ ستمكن عندئذٍ من التوسع في أنشطتها)، و(د) إذا انخفضت الأسعار بالنسبة إلى المستهلك (إذ سيتيح له ذلك إنفاق دخله على سلع وخدمات أخرى، مما يؤدي إلى زيادة العمالة في قطاعات أخرى).

٢٢- ويتزايد الاتجاه نحو التوريد الخارجي لمهام معينة أو نقلها إلى الخارج. وقد أصبحت بعض البلدان النامية موردةً قادرةً على المنافسة للخدمات القابلة للتداول التجاري (كالمهندسين في خدمات تكنولوجيا المعلومات، على سبيل المثال).

## باء- التجارة والعمالة: أدلة من واقع التجربة

٢٣- تتسم الصلة بين التجارة والعمالة بالتعقيد. وغالباً ما يكون تحرير التجارة والتوسع التجاري مصحوبين بإصلاحاتٍ أوسع نطاقاً وتغيرات اقتصادية كلية أخرى، مما يصعب فصل أثر التجارة على العمالة من الناحية التجريبية. بيد أن دراساتٍ كثيرة قد قيّمت هذه العلاقة وركّزت معظمها على السلع الصناعية. في حين تناولت دراسات أقل عدداً بتحليل تجارة الخدمات.

٢٤- وتشير الدراسات التجريبية إلى أن درجة الانفتاح التجاري ليست محدداً مهماً لا لإجمالي العمالة ولا لإجمالي البطالة. إذ لم يتبين وجود أي ارتباط بين تحرير التجارة والعمالة الصناعية في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٦ في مجموعة من البيانات تشمل الكثير من البلدان النامية<sup>(٤)</sup>، ولا بين تغير نسبة العمالة إلى السكان والتغير في الانفتاح التجاري في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥<sup>(٥)</sup>. وبصفة عامة، فإن أثر الواردات على العمالة يكون أكثر إيجابية على المدى البعيد منه على المدى القريب. وينتهي كل من هوكمان وويتنيرز<sup>(٦)</sup> إلى أن "الأثار المباشرة للإصلاح التجاري على مجموع العمالة غير ملموسة". ومن الأسباب المهمة لذلك عدم سهولة استيعاب القطاعات التصديرية العمال المسرّحين من الأنشطة المنافسة للواردات.

٢٥- وتشير الأدلة إلى أن أثر تحرير التجارة على أسواق العمل يكون من خلال الأجر أكثر من العمالة. وتحدد خصائص سوق العمل الأهمية النسبية لكلتا القناتين. ويكون التعديل أكثر من خلال الأجر في أسواق العمل المرنة. ويبدو أن تعديلات أكبر من خلال الأجر تحدث في البلدان النامية أيضاً. وقد أدى تحرير التجارة إلى خفض علاوات الأجر على مستوى الصناعة في القطاعات التي شهدت أكبر تخفيضات تعريفية.

٢٦- ولا يشكل تحرير التجارة في سوق بلد ما شرطاً أساسياً مبدئياً لاندماجها في الاقتصاد العالمي. ويبدو أن لاندماج البلدان النامية الاقتصادي، بسبب منها اعتماد استراتيجيات النمو القائم على زيادة الصادرات، إمكانية كبيرة في استحداث الوظائف. وقد كان نجاح عملية الاندماج جزءاً من جميع قصص نجاح التنمية في العقود الماضية. وتكشف الأدلة عن عظم نجاح بعض البلدان في استحداث عدد كبير من الوظائف المنتجة في القطاعات التصديرية الآخذة في التوسع. وقيام بلد ما بفتح سوقه أمر غير كافٍ، بل يذهب البعض إلى أن ذلك قد يعطل الإنتاج. فقد واجهت العديد من البلدان قديمة العهد بالتصنيع

(٤) McMillan M and Verduzco I (2011). New evidence on trade and employment: An overview. In: Jansen M, Peters, R and Salazar-Xirinachs JM eds. *Trade and Employment, From Myths to Facts*. ILO, Geneva: 23-60.

(٥) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2007). *OECD Employment Outlook 2007*. Paris.

(٦) Hoekman B and Winters A (2005). Trade and employment: Stylized facts and research findings. Policy Research Working Paper 3676. World Bank.

حواجز تجارية عالية إبان المراحل الأولى من تنميتها. وعليه، يمكن أن يُعزى استحداث الكثير من الوظائف في جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، إلى التجارة، لا إلى تحرير التجارة في أسواق بلدان هذه المنطقة. وكان من المهم في هذا السياق اعتماد تدابير مكملّة لعملية الاندماج في الأسواق العالمية، كتعزيز التعليم والصادرات.

٢٧- ولا يتعارض هذا الرأي مع أن للبلدان الأغنى أسواقاً أكثر انفتاحاً. فما أن يبلغ اقتصاد بلد ما مستوى معين من التنمية، يلزمه الحصول على المدخلات عالية الجودة والسلع الرأسمالية المتطورة تكنولوجيا من أجل الحفاظ على قدرته التنافسية والابتكارية. ولتحرير التجارة أثر إيجابي على تنوع الصادرات في البلدان المتوسطة الدخل، لكن هذا الأثر يكاد يختفي في البلدان المنخفضة الدخل.

٢٨- وتكشف تقييمات آثار نقل عمليات الإنتاج إلى الخارج على العمالة والأجور في البلدان الناقلة، التي أُجريت معظمها في قطاع الصناعات التحويلية في البلدان المتقدمة، عن ضالة هذه الآثار نسبياً. إذ غالباً ما يعوّض أثر الحجم الإيجابي أثر النقل السلبي. ويُرجّح في هذه البلدان أن يخسر العمال ذوي المهارات المتدنية ويربح العمال ذوي المهارات العالية. وقد يكون لاتجاه التوريد الخارجي أثر أيضاً على العمالة. ففي الولايات المتحدة، يرتبط نقل عمليات الإنتاج إلى البلدان عالية الأجور ارتباطاً إيجابياً بالعمالة في قطاع الصناعات التحويلية، ويرتبط نقل عمليات الإنتاج إلى البلدان المنخفضة الأجور بانخفاض نسبة العمالة. ويكون تأثير معظم الضغط الناجم عن النقل إلى الخارج من خلال الأجور. فالعمال المسرّحين ذوي المهارات المتدنية، على سبيل المثال، يشغلون وظائف منخفضة الأجور في قطاع الخدمات. لذلك، يبدو أن نقل عمليات الإنتاج إلى الخارج يسهم في زيادة علاوة المهارة في البلدان المتقدمة.

٢٩- أما البلدان النامية، فقد أولت اهتمامها بالصناعات القائمة على استقبال عمليات الإنتاج بالداخل، أي أن تكون هي البلدان المضيفة للأنشطة المنقولة إليها من الخارج؛ إذ يُنظر لذلك على أنه يسفر عن زيادة فرص العمل وتعزيز التنمية. فآثاره على العمالة إيجابية، لكنّ الصلة بينه وبين الصناعة المحلية ضعيفة أحياناً، وقد يؤدي ارتفاع الإنتاجية إلى خفض استحداث الوظائف بالنسبة إلى النواتج المتحققة. وقد أسهم نقل عمليات الإنتاج إلى الخارج أيضاً في استحداث وظائف في القطاع الخدمي في البلدان النامية.

### التجارة وتفاوت الدخل والفقير

٣٠- تؤكد الأدلة أن التجارة تشكل أحد العوامل التي تسهم في زيادة الأجور المستحقة للعمالة الماهرة. ففي البلدان المتقدمة، نُقلت الوظائف التي تتطلب مستوى منخفض من المهارات إلى الخارج أو استُعيض عنها بواردات من البلدان ذات الأجور الأكثر انخفاضاً، مما زاد من حجم الضغط المفروض على أجور العمال ذوي المهارات المتدنية. كما أدى تحرير التجارة إلى ارتفاع



علاوة المهارة في أمريكا اللاتينية، بينما لم تتأكد هذه الصلة في آسيا خلال فترات التوسع التجاري. ومن ثم، تشير معظم الأدلة إلى أن التجارة قد أسهمت، مع بعض الاختلافات الإقليمية، في زيادة تفاوت الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة في كثير من البلدان.

٣١- وزيادة تفاوت الدخل لا تقتضي ضمناً أن الشرائح الأقل حظاً من السكان هي الأسوأ حالاً بشكل مطلق. فالصلة بين التجارة والفقير والنمو مثيرة للجدل. إذ تُستخدم البلدان النامية التي اعتمدت استراتيجيات نمو قائم على زيادة الصادرات، "كالنمو الآسيوية"، كأثلة للتدليل على أثر التجارة الإيجابي على التنمية والحد من الفقر. غير أن بعض الدراسات تُظهر عدم وجود أي ارتباط إيجابي ملموس بين الانفتاح التجاري والنمو. ومن بين الحجج المطروحة أن الانفتاح التجاري والتوجه نحو الصادرات مسألتان منفصلتان وأن معظم البلدان تحمي صناعاتها وتطورها قبل فتح أسواقها. لكنّ عدم قيام بعض البلدان، وتحديدًا أقل البلدان نمواً، بتنويع أنشطتها وإجراء تحولات هيكلية قد أدى إلى بطء النمو واستمرار الفقر فيها. وتخلص مجموعة كبيرة من الدراسات التجريبية، استعرضها وينتيرز وآخرون<sup>(٧)</sup>، إلى أن تحرير التجارة يجد من الفقر في المتوسط وعلى المدى البعيد. وفي استعراض آخر، يخلص سانتوس - باولينو<sup>(٨)</sup> إلى أن "تحرير التجارة يحسّن مستوى الرفاه العام لكنّ مكاسبه قليلة وغير موزّعة بالتساوي". إذ لا توزّع المنافع المتأثية من التجارة بالتساوي ولا يحصل الخاسرون عادةً على تعويض.

٣٢- وتُستمد معظم المعرفة عن الصلة القائمة بين التجارة والعمالة من قطاع الصناعات التحويلية. بينما لا يُعرف الكثير عن الصلة بين تجارة الخدمات والعمالة رغم تزايد أهميتها.

### ثالثاً - الخدمات والتجارة والعمالة: قطاع صاعد

٣٣- لقد أصبح قطاع الخدمات يشكل النشاط الاقتصادي ومصدر العمالة الرئيسيين في الاقتصاد العالمي. إذ يمثّل ثلثي الناتج العالمي ونسبة ٤٤ في المائة من العمالة العالمية (الشكل ١). وتمثّل الخدمات نسبة أكبر بكثير في الاقتصادات المتقدمة منها في البلدان النامية، حيث يمثّل القطاع الخدمي في هذه الاقتصادات نسبة ٧٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومن العمالة. أما في البلدان النامية، فتمثّل الخدمات أقل من نصف الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (حيث تمثّل نسبة ٦٢ في المائة). وقد زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة خلال العشرين عاماً الأخيرة. وتوقف الاتجاه التصاعدي الأولي لحصة هذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي في كثير من البلدان النامية في الفترة الممتدة من تسعينات القرن الماضي إلى العقد الأول من الألفية.

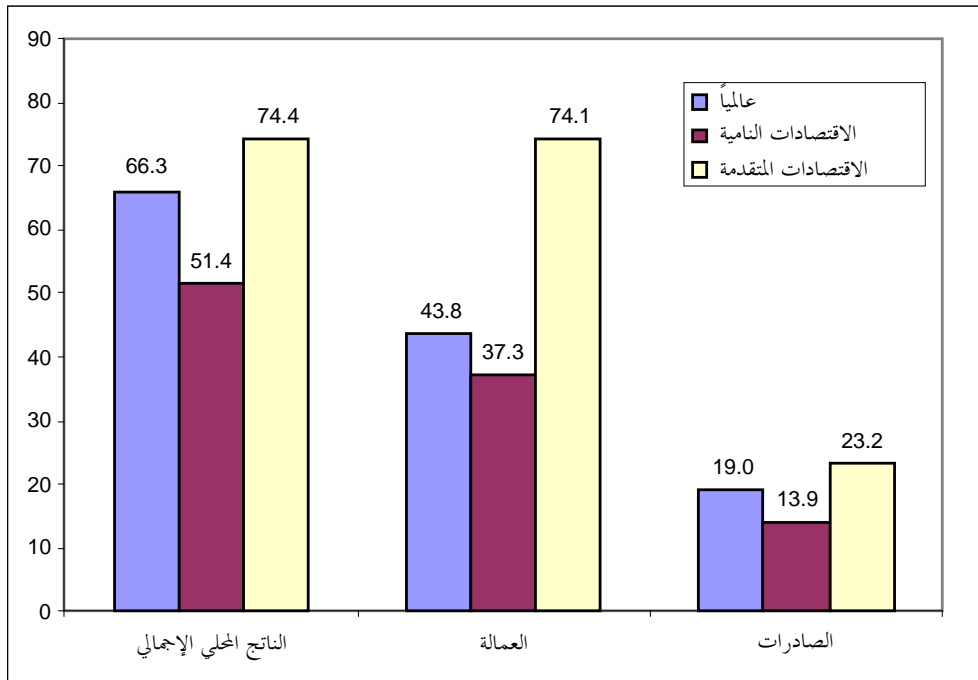
(٧) Winters LA, McCulloch N and McKay A (2004). Trade liberalization and poverty: The evidence so far. *Journal of Economic Literature*. 42:72-115

(٨) Santos-Paulino AU (2012). Trade, income distribution and poverty in developing countries: A survey. UNCTAD Discussion Papers No. 207

٣٤- وتمثل الخدمات نسبةً مرتفعةً من نمو إنتاجية العمل. ويسهم تطوير الخدمات، ولا سيما خدمات الهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات، إسهاماً هاماً في نمو الإنتاجية في أوجه الاقتصاد كانت لأن الخدمات توفر مدخلاتٍ لا غنى عنها لمنتجات وخدمات أخرى.

الشكل ١

حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وإجمالي الصادرات في عام ٢٠١١  
(بالنسبة المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد؛ و ILO (2012b), *Global Employment Trends 2012: Preventing a deeper jobs crisis*, Geneva.  
\* بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠.

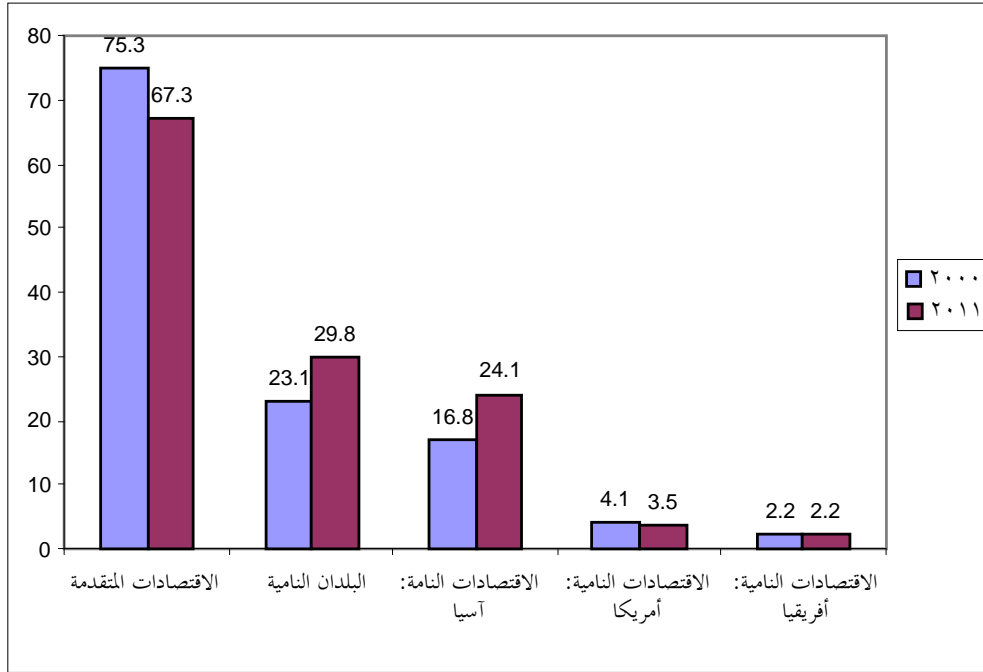
٣٥- وبلغت قيمة تجارة الخدمات على الصعيد العالمي ٤,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١ وتمثلت نسبة ١٩ في المائة من الصادرات العالمية من السلع والخدمات. أما في البلدان النامية فكانت النسبة ١٤ في المائة. إلا أن صادرات الخدمات قد سجلت نمواً نشطاً. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١، زادت الصادرات العالمية من الخدمات بنسبة ١١ في المائة سنوياً، أي بمعدلٍ أسرع من صادرات البضائع.

٣٦- وقد أصبحت صادرات الخدمات مصدراً مهماً للعائدات الخارجية لبعض البلدان النامية. إذ سجلت البلدان النامية نمواً سنوياً لصادراتها بنسبة ١٣,٩ في المائة، وهو ما يمثل معدلاً أسرع من نظيره في البلدان المتقدمة (٩,٨ في المائة)، فيما سُجل نمو قوي جداً في آسيا (بنسبة ١٥ في المائة). وبالتالي، فقد ارتفعت حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية

للخدمات من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١١ (الشكل ٢). بيد أن البلدان النامية قد حققت نجاحاً أكبر في التوسع في صادرات البضائع، إذ مثلت نسبة مساهمتها منها نصف الصادرات العالمية.

الشكل ٢

الحصة من الصادرات العالمية من الخدمات في عامي ٢٠١١ و ٢٠٠٠  
(بالنسبة المئوية)

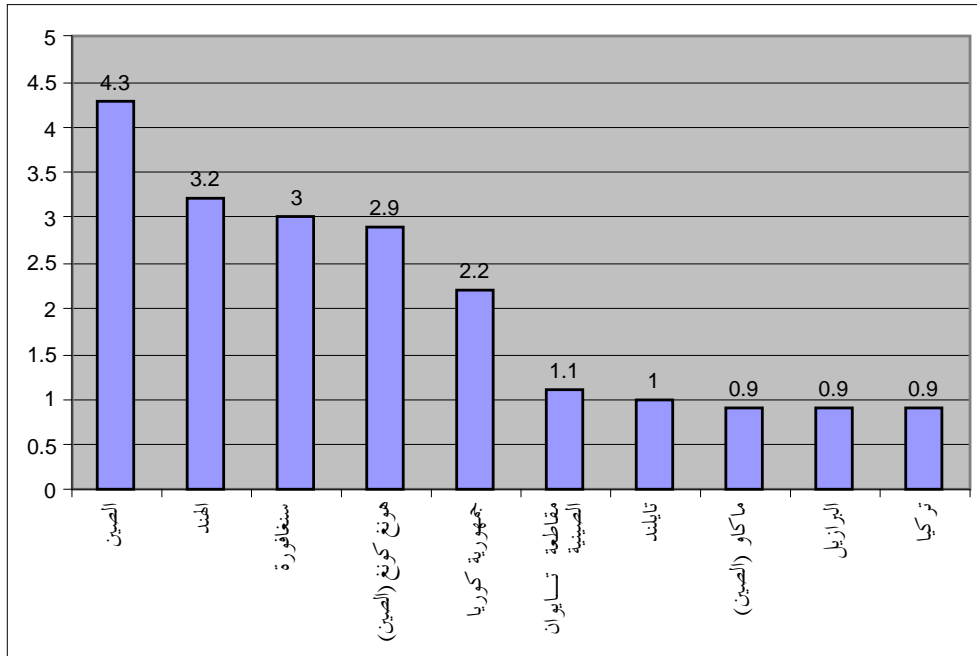


المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٣٧- وقد نجحت بضعة بلدان نامية في أن تصبح موردةً عالمية للخدمات؛ فالصين هي المصدر الرائد للخدمات، تليها الهند وسنغافورة وهونغ كونغ (الصين) (الشكل ٣). وتمثل صادرات الخدمات في أكبر البلدان النامية المصدرة نسبة ٧٠ في المائة من إجمالي صادرات البلدان النامية من الخدمات في عام ٢٠١١. فقد ارتفع مستوى التركيز بمرور الزمن، إذ كانت صادرات الخدمات في هذه البلدان النامية الرائدة في التصدير تمثل نسبة ٥٨ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠.

## الشكل ٣

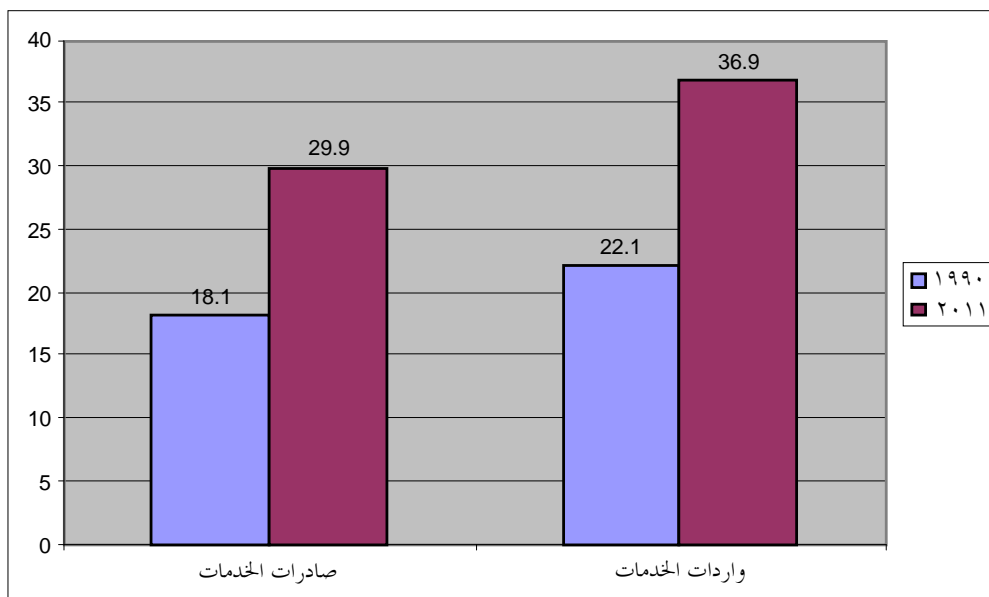
حصة البلدان النامية الرائدة في تصدير الخدمات من الصادرات العالمية في عام ٢٠١١  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

## الشكل ٤

حصة البلدان النامية من تجارة الخدمات على الصعيد العالمي في عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١  
(بالنسبة المئوية)

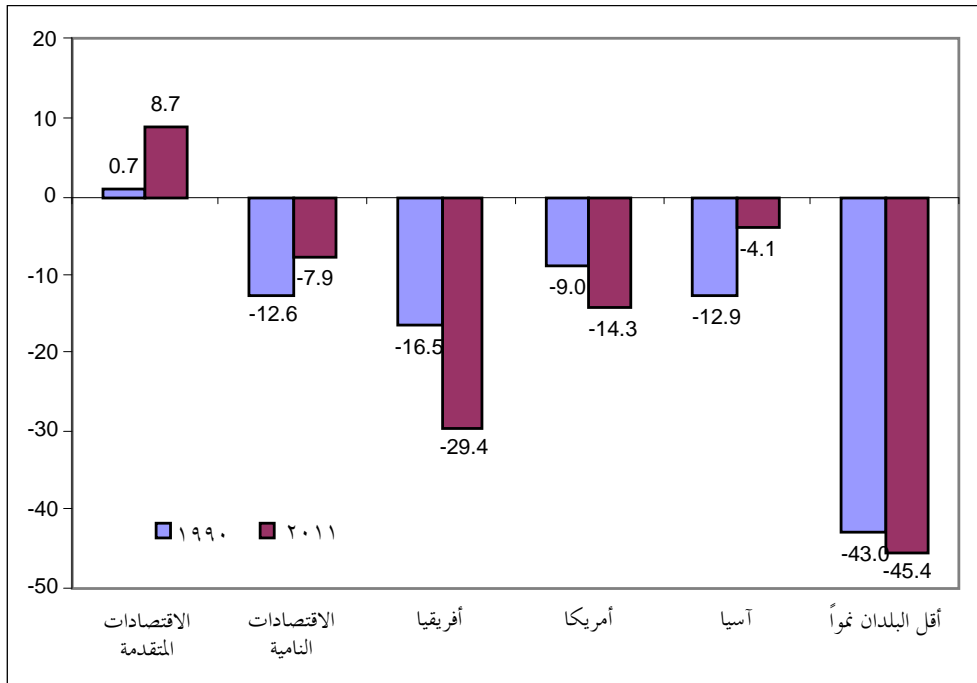


المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٣٨- وارتفعت حصة البلدان النامية من الواردات العالمية من الخدمات إلى ٣٧ في المائة (الشكل ٤). وقد أدى تسارع زيادة واردات الخدمات إلى زيادة العجز في ميزان تجارة الخدمات في كثير من البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا (الشكل ٥). وتشكل آسيا استثناء رئيسياً في هذا السياق؛ إذ شهد ميزان تجارة الخدمات فيها تحسناً كبيراً في عقدين. وفي حين سجلت البلدان المتقدمة فائضاً متزايداً، فإن زيادة العجز في ميزان تجارة الخدمات في كثير من البلدان النامية يقلص فائض تجارة السلع. وقد سجلت البلدان النامية مجتمعة عجزاً في ميزان تجارة الخدمات بقيمة ٢١٨ مليار دولار.

الشكل ٥

ميزان تجارة الخدمات كنسبة من حجم تجارة الخدمات في عامي ٢٠١١ و ٢٠٠٩  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

## ألف - تجزئة الإنتاج والخدمات

٣٩- لقد شهد العقد الماضي ارتفاعاً في مستوى تجزئة الإنتاج الصناعي، نتيجة زيادة تحرير البيئة التجارية وانخفاض تكاليف النقل والاتصال. وتسود سلاسل القيمة العالمية في عدة صناعات وتشمل عدداً متزايداً من البلدان النامية.

٤٠- وزادت تجارة السلع الوسيطة منذ عام ٢٠٠٢ في جميع مناطق العالم. إذ تجاوزت قيمتها سبعة تريليونات دولار في عام ٢٠١١، لتمثل نسبة ٤٠ في المائة تقريباً من حجم التجارة العالمية. وتوجّه نصف صادرات بلدان منطقة شرق آسيا من السلع الوسيطة (بقيمة تريليوني دولار) إلى المنطقة ذاتها. بينما تمثل البلدان النامية الأخرى حصة أقل بكثير من الصادرات العالمية للسلع الوسيطة، وإن كانت في تزايد.

٤١- وقد ارتفعت حصة الخدمات من تجارة السلع والخدمات الوسيطة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٩ من ٢٤ في المائة إلى ٢٨ في المائة، بينما انخفضت حصة السلع الصناعية من تجارة سلاسل الإمداد من ٦١ إلى ٥٢ في المائة<sup>(٩)</sup>.

٤٢- وأدت تجزئة الإنتاج والتقدم التكنولوجي كذلك إلى "إضفاء طابع خدماتي" على التصنيع مما ساهم في زيادة التجارة في الخدمات. ويتطلب الإنتاج في مواقع مختلفة توافر المزيد من مدخلات النقل واللوجستيات. ويتزايد التوريد الخارجي لخدمات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الأعمال التجارية، وازدادت الأهمية النسبية لخدمات مثل البحث والتسويق في عملية الإنتاج.

٤٣- وتزيد حصة الخدمات من إجمالي صادرات السلع والخدمات لتبلغ نسبة ٤٦ في المائة إذا أخذت في الحسبان القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة لإجمالي الصادرات (الجدول ١). وهناك قدر كبير من التجارة في الخدمات غير مرئي لأنه يبدو كتجارة في السلع. فعلى سبيل المثال، تُستخدم في إنتاج السيارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والنقل ويتاجر فيها على نحو غير مباشر عندما تعبر السيارة الحدود. ويمثل محتوى الخدمات ٥٠ في المائة من إجمالي صادرات البلدان المتقدمة، وهي نسبة أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان النامية. وتمثل الخدمات ٣٤ في المائة من صادرات الصناعة التحويلية في البلدان المتقدمة و٢٦ في المائة في البلدان النامية. وتتنخفض هذه النسب في الزراعة.

الجدول ١

### القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الصادرات

(بالنسبة المتوية)

البلدان النامية	البلدان المتقدمة	جميع البلدان	
٣٨	٥٠	٤٦	المجموع (بما في ذلك الخدمات)
١٥	٢٨	٢٣	الزراعة
٢٦	٣٤	٣١	التصنيع

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة البيانات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة في القيمة المضافة (WTO)-OECD (TiVA) database.

(٩) Baldwin R and Lopez-Gonzalez J (2012). Supply-chain trade: A portrait of global patterns

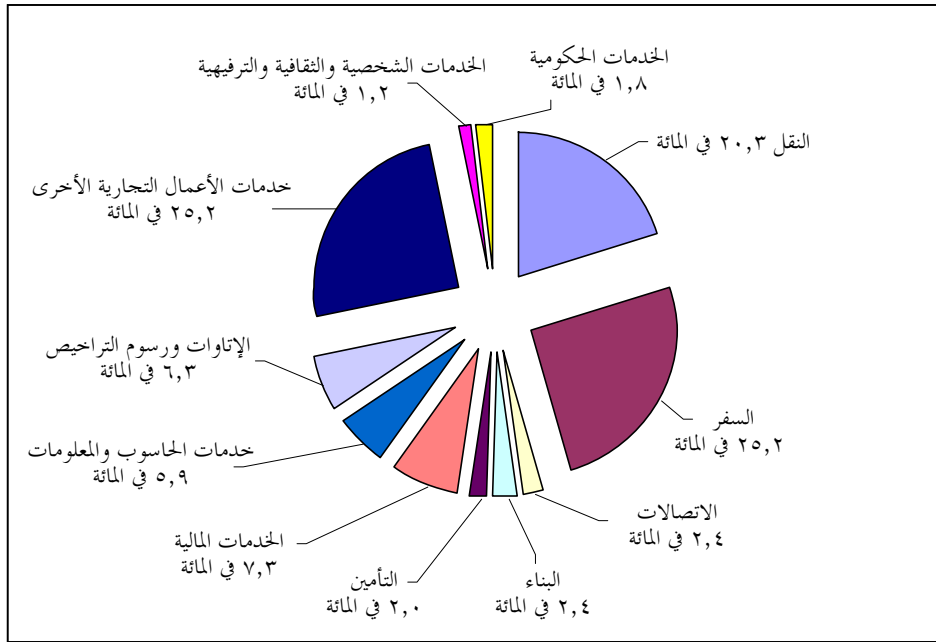
٤٤ - ويكشف ارتفاع نسبة محتوى الخدمات في صادرات السلع والخدمات أهمية قطاعات الخدمات الفعالة، المحلية منها والأجنبية. وتمثل القيمة المضافة للخدمات الأجنبية الموجودة في إجمالي الصادرات حوالي ١١ في المائة. وتنتج البلدان المتقدمة ٣٩ في المائة من القيمة المضافة للخدمات محلياً، بينما تنتج البلدان النامية ٢٧ في المائة منها.

## باء- التجارة في الخدمات على المستوى القطاعي

٤٥ - تمثل خدمات السفر والنقل والأعمال التجارية الأخرى فئات الخدمات الرئيسية الثلاث (الشكل ٦). وتمثل هذه القطاعات ما يفوق ٧٠ في المائة من صادرات الخدمات العالمية. وتشمل خدمات الأعمال التجارية الأخرى أنشطة متنوعة من بينها الخدمات المتعلقة بالقانون والإعلانات والاستشارة والحاسبة والبحوث والتنمية. وباتت هذه الخدمات، إلى جانب خدمات الحاسوب والمعلومات، أسرع الأنشطة نمواً. وبفضل الهند أساساً، ارتفعت حصة البلدان النامية في سوق خدمات البناء والسفر (٤٠ في المائة)، وخدمات الحاسوب والمعلومات (٣٠ في المائة) وتزايدت على نحو خاص (الشكل ٧).

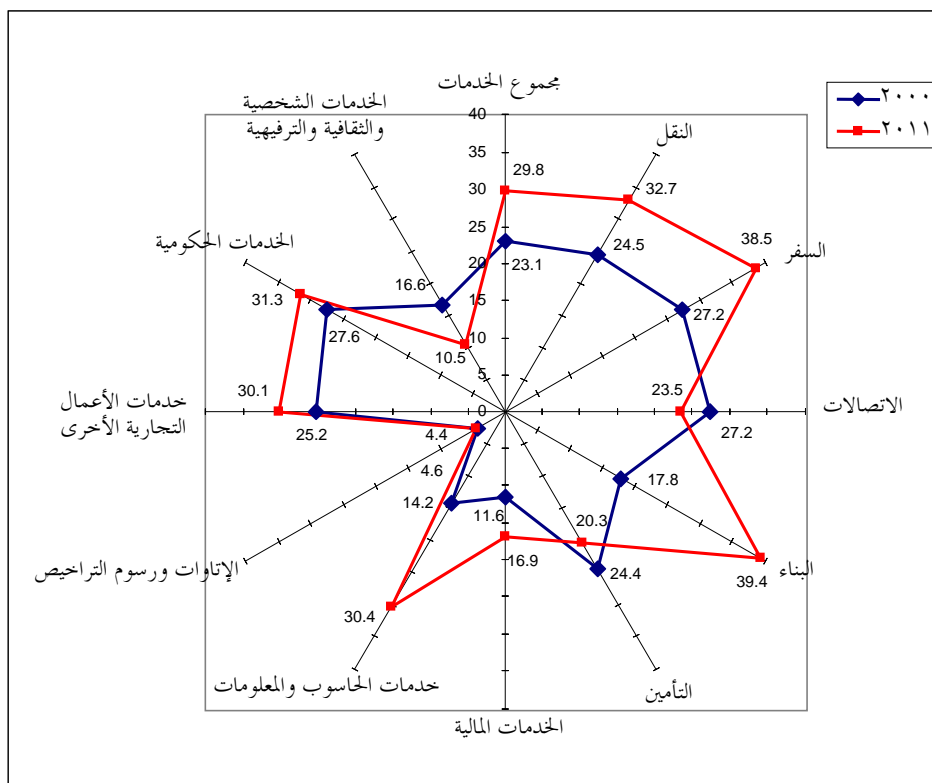
الشكل ٦

### صادرات الخدمات العالمية بحسب الفئات، ٢٠١١



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

الشكل ٧  
حصة البلدان النامية من صادرات الخدمات العالمية، عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١١  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

## جيم - قطاع الخدمات يغدو قطاع العمالة الرئيسي

٤٦ - يغدو قطاع الخدمات قطاع العمالة الرئيسي (الجدول ٢). فخلال العقد الماضي، ارتفعت نسبة الخدمات من مجموع العمالة إلى ٤٤ في المائة. وفي البلدان المتقدمة، بات القطاع يمثل ثلاثة أرباع العمالة. وساهمت صادرات الخدمات المتنامية بسرعة في خلق فرص العمل. وفي البلدان النامية، تبلغ حصة قطاع الخدمات نسبة منخفضة تساوي ٣٧ في المائة لكنها ازدادت على حساب الزراعة. وزيادة حصة قطاع الصناعة في البلدان النامية تعكس حيوية الصادرات الصناعية بما في ذلك داخل سلاسل القيمة العالمية وفي الاستثمار المحلي. وفي جميع المناطق عدا شمال أفريقيا، زادت نسبة العمالة في قطاع الخدمات خلال العقد الأخير. ويجظى هذا القطاع بأهمية خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فلا تزال الزراعة تمثل قطاع العمالة الرئيسي.



الجدول ٢  
توزيع العمالة بحسب القطاع  
(بالنسبة المئوية)

٢٠١١			٢٠٠٠			
الخدمات	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	الزراعة	
٤٣,٨	٢٢,١	٣٤,١	٣٩,١	٢٠,٤	٤٠,٥	العالم
٧٤,١	٢٢,١	٣,٨	٦٧,٣	٢٧,٣	٥,٥	الاقتصادات المتقدمة
٥٣,٨	٢٦,٣	٢,٠	٤٩,٦	٢٤,٧	٢٥,٨	الاقتصادات الانتقالية
٣٧,٣	٢١,٨	٤,٠	٣٢,٢	١٨,٦	٤٩,٣	الاقتصادات النامية
٣٦,٤	٢٨,٢	٣,٥	٢٩,٠	٢٣,٤	٤٧,٦	شرق آسيا
٣٨,٥	١٨,٤	٤٣,١	٣٣,٩	١٦,٤	٤٩,٧	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ
٢٨,١	٢١,٠	٥١,٠	٢٤,٩	١٥,٦	٥٩,٥	جنوب آسيا
						أمريكا اللاتينية ومنطقة
٦٢,٠	٢٢,٠	١٦,٠	٥٧,٩	٢١,٦	٢٠,٥	البحر الكاريبي
٥٧,٦	٢٥,٦	١٦,٧	٥٣,٣	٢٤,٣	٢٢,٤	الشرق الأوسط
٤٩,٧	٢١,٩	٢٨,٥	٥٠,١	١٩,٤	٣٠,٥	شمال أفريقيا
٢٩,٥	٨,٥	٦٢,٠	٢٥,٩	٧,٩	٦٦,٣	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: ILO (2012b).

٤٧- وبات قطاع الخدمات كذلك أكبر مزود للنساء بفرص العمل. واستوعب ٤٨ في المائة من القوى العاملة النسائية في عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٠، كان قطاع الزراعة يمثل أبرز مستخدم للنساء لكن نسبته تراجعت إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠١١. ووظف قطاع الصناعة ١٧ في المائة من النساء في عام ٢٠١١. وتتفاوت البيانات الإقليمية تفاوتاً مهماً. ومثل قطاع الخدمات المستخدم الرئيسي للنساء في البلدان المتقدمة (٦٣,٦ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧٨,٢ في المائة)، والشرق الأوسط (٥٩,٤ في المائة) وشمال أفريقيا (٥٢,٥ في المائة). وظلت الزراعة تشكل أهم قطاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا (٦٢,٦ و ٦٨,٦ في المائة على التوالي في عام ٢٠١١)<sup>(١٠)</sup>. وفي بلدان نامية عديدة، تزايدت نسبة توظيف النساء في الخدمات التي تتسم بطابع تقليدي وعدم القابلية للتداول تجارياً وانخفاض الإنتاجية مع انخفاض احتمال تراكم رأس المال، مثل المشاريع الصغيرة لتجار التجزئة والمطاعم والخدمات الشخصية.

٤٨- وتساهم عوامل متعددة في تزايد حصة الخدمات من العمالة. وتمثل هذه العوامل في التغيرات التكنولوجية التي تزيد الطلب على اليد العاملة في الخدمات؛ والتوريد الخارجي للأنشطة المتصلة بالخدمات، من شركات التصنيع إلى شركات الخدمات المتخصصة؛ وتنامي

(١٠) ILO (2013). *Global Employment Trends 2013: Recovering from a second jobs dip*. Geneva

دور الخدمات في التزويد بالمدخلات الوسيطة؛ والزيادة غير المتناسبة في طلب المستهلك على الخدمات نتيجة ارتفاع متوسط دخل الفرد؛ والتطورات الديمغرافية؛ وتوفير خدمات معينة مثل المنافع العامة؛ وانخفاض نمو الإنتاجية في الخدمات. واعتُبر البعض من هذه العوامل، أي التحول الحقيقي في الطلب النهائي صوب الخدمات، ودور نمو الدخل، والتغيرات في الإنتاج، محرّكاً رئيسياً. ويؤدي انخفاض الميكنة في العديد من الخدمات إلى زيادة كلفة الخدمات مقارنة بالزراعة والصناعة، ويزيد من ثم نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يتواصل طلب الخدمات القوي على اليد العاملة بينما يتراجع الطلب عليها في قطاعي الزراعة والصناعة.

٤٩- ويعدّ الطابع غير المنظمّ قاسماً مشتركاً بين معظم البلدان لكنه أكثر تفشيّاً في البلدان النامية. وتزداد العمالة غير المنظمّة في قطاعات خدمية مثل البناء. وفي بعض البلدان، تتجاوز نسبة العمالة غير المنظمّة ٩٠ في المائة من مجموع العمالة القطاعية. وتستأثر النساء كذلك بحصة الأسد. ولا يمثل الاقتصاد غير المنظم الجزء السفلي فقط لسوق عمل مزدوجة. فهناك أدلة هامة على أن الطابع غير المنظمّ يعزى، جزئياً على الأقل، إلى إقامة مشاريع صغيرة دينامية واعتماد سلوك استراتيجي.

## دال - الخدمات في النظام التجاري الدولي

٥٠- باتت الخدمات تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري المتعدد الأطراف بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ نتيجة لجولة أوروغواي. ونطاق التحرر في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات كان محدوداً لأن بلداناً عديدة اختارت اعتماد مستوى مقيد من الحماية أعلى من المستوى المطبق حالياً.

٥١- وكان الهدف من عقد جولة الدوحة بشأن الخدمات تحرير التجارة وزيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات. وبالنظر إلى تباين القدرات التنافسية للصادرات، تسبب عدم التقدم في النفاذ إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية ومحاولات تعديل النهج التفاوضي في تعثر المفاوضات. وأعربت البلدان النامية عن قلقها إزاء غياب القيمة المضافة في مجالات ذات أهمية بالنسبة إليها، من قبيل التجارة العابرة للحدود (الأسلوب ١) والتنقلات المؤقتة لمقدمي الخدمات الأفراد (الأسلوب ٤). وغالباً ما اقتصر تحرير الأسلوب ٤ على المهنيين ذوي المهارات العالية بينما سعت البلدان النامية إلى تحريره ليشمل العمال ذوي المهارات المتدنية. ويمكن أن تحقق البلدان النامية مكاسب كبيرة في إطار الأسلوب ١، حيث يسمح التوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة التجارة لأن التوريد الخارجي غالباً ما يرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال البشري والآثار العرضية للمعرفة. وظهرت عوائق تمثلت في التدابير التي تتطلب الحضور التجاري حتى يقدم الموردون الخدمات العابرة للحدود، أو الحظر التام للتوريد الخارجي.

٥٢- وتشير القيود المفروضة حالياً إلى الحساسيات المتعلقة بالخدمات. فقد أعرب عن القلق بشأن الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات على أمور منها: (أ) إمكانية الحصول على الخدمات الضرورية، ولا سيما لأقل فئات السكان حظاً؛ و(ب) الأهداف السياسية الوطنية في المجالات غير الاقتصادية مثل التعليم والصحة والثقافة؛ و(ج) تنافسية الصناعات المحلية بما يشمل الآثار على العمالة؛ و(د) الأطر التنظيمية؛ و(هـ) التكيف قصير الأمد. وتعزى هذه التكاليف المحتملة إلى تغلغل الواردات الذي يمكن أن يولّد البطالة وسوء استخدام عناصر الإنتاج في القطاعات المتردية.

٥٣- ويظهر القلق أيضاً لأن بعض الخدمات احتكارية بطبيعتها وتتعرض من ثم لاستغلال القوة السوقية ما لم توجد منظومة مناسبة من اللوائح التنظيمية. وهناك خدمات أخرى، من قبيل الخدمات السمعية - البصرية، ذات أهمية اجتماعية أو ثقافية. ومع ذلك قد تنطوي خدمات أخرى، مثل البيع بالتجزئة، على أثر اجتماعي أكبر بالنظر إلى وجود عدد كبير من مقدمي الخدمات الصغار. وغالباً ما يعتبر قطاعا النقل الجوي والتمويل قطاعين مهمين من الناحية الاستراتيجية ويُعتبر فقدان ملكيتهما الوطنية أمراً مضرّاً بالمصالح الوطنية.

٥٤- غير أن الخدمات القادرة على المنافسة تمثل أحد محددات النمو الهامة. وتوحي الأدلة بأن تحرير الخدمات الاستراتيجية قد يشكل أحد مصادر تحسين الأداء الاقتصادي، بما في ذلك تحسين إنتاجية التصنيع.

٥٥- وبينما تعاني المفاوضات متعددة الأطراف من الجمود، تُبذل جهود إقليمية لتحرير التجارة. ولم تُخطر منظمة التجارة العالمية قبل عام ٢٠٠٠ سوى بخمس اتفاقات تجارية إقليمية بشأن الخدمات، لكنها أُخطرت فيما بعد بـ ١٠٣ اتفاقات إضافية. ولا يغطي ثلثا الاتفاقات التجارية الإقليمية الخدمات خلافاً لمعظم الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب وفي مقدمتها الخدمات المالية وخدمات الاتصالات.

٥٦- وبصفة عامة، تتجاوز الالتزامات الواردة في الاتفاقات التجارية الإقليمية بموجب الأسلوبين ١ و٣ تلك الواردة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وتكسي الالتزامات "التي تفوق ما جاء في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات"، الواردة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية، أهمية أكبر بالنسبة إلى البلدان النامية منها إلى البلدان المتقدمة. ويختلف التقدم المحرز في الاتفاقات التجارية الإقليمية من قطاع إلى آخر. فيتواصل تحرير بعض قطاعات الخدمات التي تتميز بالفعل بدرجة عالية من الانفتاح في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (خدمات الحاسوب والاتصالات). ويتبين أن الخدمات المالية مقيدة في الاتفاقات التجارية الإقليمية بعدد قليل من الالتزامات "التي تفوق ما جاء في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات". وتخضع خدمات النقل لأدنى مستوى من الالتزامات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات نظراً لحساسية هذا القطاع، لكنها تخضع لأكثر مستوى من الالتزامات "التي تفوق ما جاء في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات" في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية.

٥٧- ويعزى تحرير تجارة الخدمات مؤخراً إلى الإصلاح التنظيمي والمنافسة. ويتصدى تحرير تجارة الخدمات بالأساس للتدابير "التنظيمية" لأن قرارات السماح بالمنافسة الدولية في سوق الخدمات المحلية من عدمه وتحديد نطاقها وكيفيةها هي قرارات تنظيمية بالأساس. ويمكن أن تفضي مواءمة اللوائح التنظيمية والاعتراف المتبادل إلى إزالة الحواجز الناشئة عن معايير تقنية متنوعة، لا سيما في خدمات النقل والتمويل والخدمات المهنية ذات الصلة. وتزداد جدوى هذه المواءمة التنظيمية في سياق إقليمي. وبإمكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يكون عنصراً مكماً لأنه يساهم على نحو مباشر في وفورات الحجم وفي بناء القدرات الإنتاجية.

٥٨- ويمكن أن تنطوي التدابير التنظيمية المتنوعة المطبقة داخل الدول في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة بين بلدان الشمال والجنوب على أثار "الجمود التنظيمي" لأن الجهات التنظيمية قد تُعرض عن استحداث وتعديل لوائح تنظيمية لأغراض تتعلق بالسياسات العامة خشية حدوث تنازع محتمل. وقد يترتب الأثر نفسه على الأحكام المتعلقة بحماية المستثمر من نزع الملكية بصورة غير مباشرة وعلى المراجعة القضائية للقرارات التنظيمية (أي المنازعات بين المستثمر والدولة).

#### رابعاً- الصلات بين التجارة والعمالة في الخدمات: إمكانات هائلة مقترنة بالتحديات للعديد من البلدان النامية

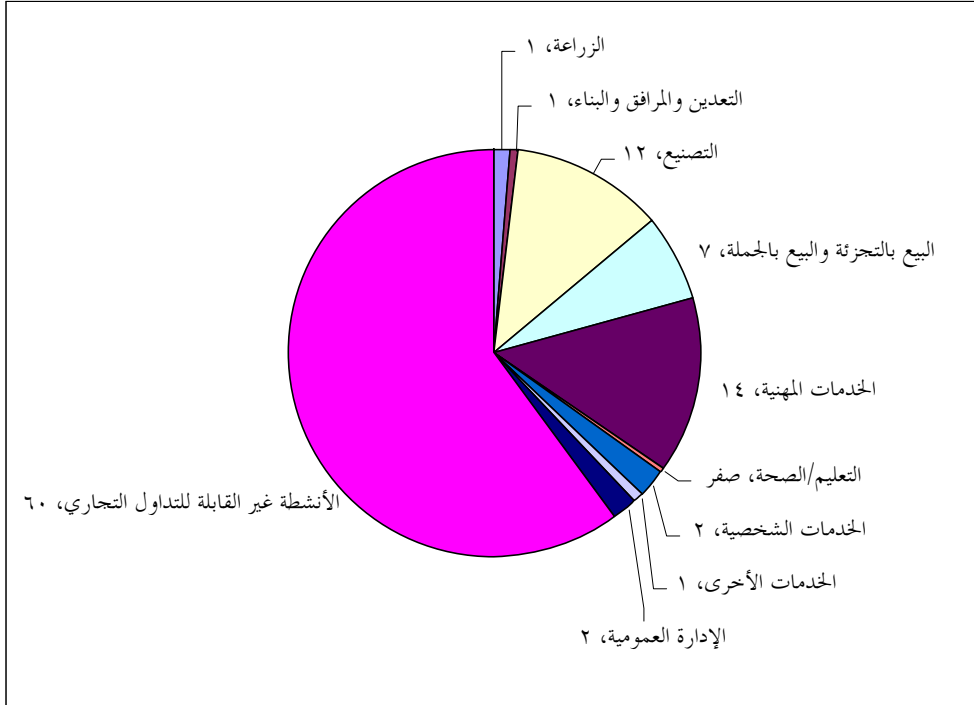
٥٩- إن تزايد أهمية الخدمات فيما يتعلق بالإنتاج والتجارة والعمالة وما يقابله من شح المعلومات عن الصلات فيما بينها يؤكد الحاجة إلى زيادة البحوث في هذا المجال.

٦٠- وفي البلدان ذات الدخل المرتفع يتزايد الشعور بالقلق من أن يفضي نقل الخدمات إلى الخارج إلى فقدان الوظائف محلياً، بما فيها الوظائف عالية الأجر. وهو شعور يعززه ارتفاع نسبة العمالة في الخدمات القابلة للتداول تجارياً. وخلصت دراسة عن الولايات المتحدة إلى أن القطاعات القابلة للتداول التجاري تضم ٤٠ في المائة من مجموع عمالة البلد (الشكل ٨). وتستخدم بعض قطاعات الخدمات الكبيرة، مثل الرعاية الصحية والإدارة العمومية، نسبة محدودة من العمالة في القطاعات القابلة للتداول التجاري. لكن بما أن قطاع الخدمات برمته أكبر من قطاع التصنيع، فإن التجارة الدولية قد تؤثر على عدد أكبر من الوظائف في قطاعات الخدمات. وإلى جانب ذلك، قد يكون جزء من إنتاج المدخلات الوسيطة في خدمات القطاعات غير القابلة للتداول التجاري (كالبرمجة الحاسوبية في المصارف مثلاً) قابلاً للتداول التجاري حتى وإن لم يكن القطاع ذاته قابلاً لذلك. وتضم الوظائف في الخدمات القابلة للتداول التجاري مناصب يكون مستوى التعليم والأجور فيها أعلى نسبياً مما تضمه الأنشطة غير القابلة للتداول التجاري.

## الشكل ٨

## حصة القطاعات القابلة للتداول التجاري من العمالة

(بالنسبة المئوية)



المصدر: Jensen JB and Kletzer LG (2006). Tradable services: Understanding the scope and impact of services outsourcing. Working Paper No. 05-9. Institute for International Economics

٦١- وخلصت البحوث التي تفترض أن المهام القابلة للنقل إلى الخارج غالباً ما تكتمل المهام غير القابلة لذلك، ولا يمكن من ثم نقلها بسهولة إلى الخارج كما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، إلى أن من الممكن نقل ما بين ٢٠ و ٢٩ في المائة من مجموع فرص العمل المتاحة في الاقتصادات الرئيسية إلى الخارج<sup>(١١)</sup>. وتتسم نسبة كبيرة من فرص العمل في قطاع الخدمات بالقابلية للتداول التجاري بعكس الاعتقاد السائد وهو أن معظم فرص العمل في قطاع الخدمات غير قابلة للتداول التجاري.

٦٢- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، توحي الأدلة بأن نقل الخدمات إلى الخارج يؤثر سلباً في عمالة قطاعي التصنيع والخدمات كل على حدة، غير أن هذا الأثر يزول عندما تجتمع القطاعات في قطاعات واسعة ما يعني انتقال العمال الذين يفقدون عملهم في أحد القطاعات إلى العمل في قطاع آخر يتسم بالنمو. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية كذلك، يُمكن أن تُعوّض وظائف جديدة الوظائف المنقولة بسبب نقل الخدمات إلى الخارج<sup>(١٢)</sup>.

Lanz R., Miroudot S and Nordas H (2012). Trade in tasks. In: Lippoldt D (ed.). *Policy Priorities for International Trade and Jobs*. OECD. Paris: 237-248. (١١)

Amiti M and Wei S-J (2009). Service offshoring, productivity and employment: Evidence from the United States. *The World Economy*. 32(2):203-220; Amiti M and Wei S-J (2005). Fear of services outsourcing: Is it justified? *Economic Policy*. April: 308-347. (١٢)

٦٣- وإذ تميز الأدلة بين مختلف مستويات المهارات فهي تشير إلى أن نقل الخدمات إلى الخارج يغير تكوين العمالة بما يرجح كفة العمال ذوي المهارات العالية في البلدان المتقدمة حيث إن الخدمات المعتمدة بكثافة على المهارات المتدنية تنقل إلى البلدان النامية. غير أن العمال المتعلمين ذوي المهارات العالية قد ينافسهم أيضاً عمال الخدمات بالبلدان النامية المتعلمون ذوو الأجور المتدنية والمهارات العالية. إلا أنه بمراعاة مبيعات الخدمات المنتجة في البلدان المتقدمة إلى مشترين غير تابعين في الصين والهند، يرجح أن يكون الأثر الصافي في البلدان المتقدمة إيجابياً ولن كان محدوداً. ويبدو أثر نقل الخدمات إلى الخارج على مستويات عمالة البلدان المتقدمة محدوداً جداً. ويبدو أن الآثار السلبية لعملية إعادة التوطين تعادلها آثار إيجابية غير مباشرة على عمال قطاعات أخرى أو عمال ذوي مستويات مهارة مختلفة.

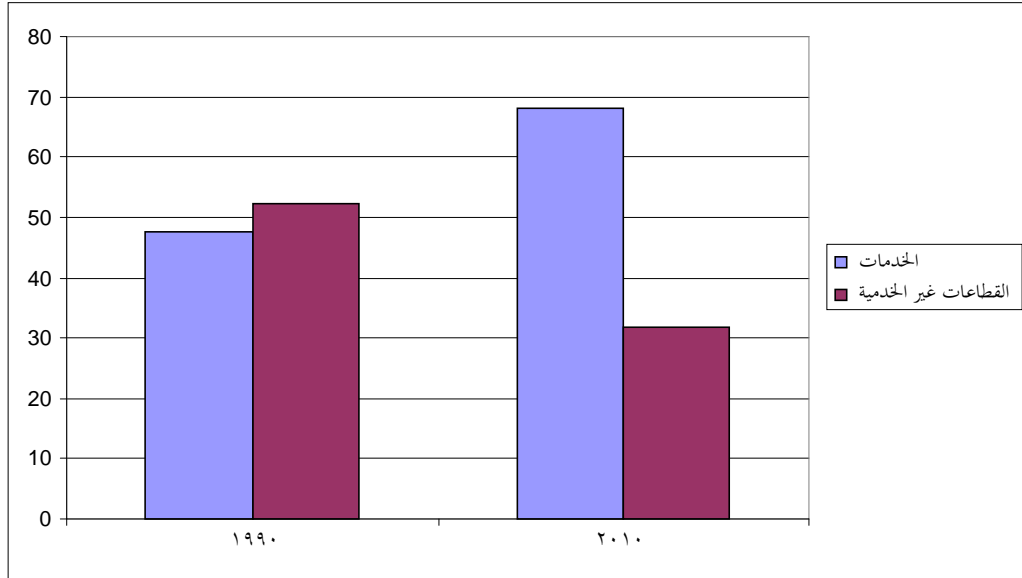
٦٤- ويشكل نقل الخدمات إلى الخارج فرصة للبلدان النامية. وفي جنوب آسيا، تجاوز نمو قطاع الخدمات في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٩ نمو القطاعات الأخرى. والقطاعات الرئيسية التي سجلت عمالتها نمواً كبيراً هي البناء والسياحة وتجارة التجزئة والرعاية الصحية ونقل العمليات التجارية في تكنولوجيا المعلومات إلى الخارج. كما تحسّن خلق فرص العمل منذ عام ٢٠٠٠ مقارنة بقطاعات ومناطق أخرى ما يعني أن نمو الخدمات ساهم في نمو عمالة قطاع الخدمات. غير أن نمو العمالة في قطاع الخدمات لم يتناسب مع نمو الناتج لأن مرونة العمالة ضعيفة نسبياً في المنطقة. كما تبين البحوث التي أجراها الأونكتاد<sup>(١٣)</sup> أن ارتباط نمو التجارة وخلق فرص العمل محدود نسبياً في قطاع الخدمات مقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة.

٦٥- ويولد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات كذلك فرص عمل قليلة مقارنة بقطاعات أخرى. وتكشف البيانات المتعلقة باليابان وألمانيا والولايات المتحدة أن حصة الأرصد الصادرة في قطاع الخدمات تفوق ما يقابلها من حصة العمالة في هذا القطاع. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال يعتبر مولّداً للعمالة في البلدان المضيفة، ويتزايد تأثيره في خلق فرص العمل بزيادة الخدمات الموجهة نحو الصادرات. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات ارتفاعاً كبيراً جداً في العقود الأخيرة (الشكل ٩)، ومثل نسبة كبيرة من التجارة في الخدمات. وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ٣٧ في المائة من تدفقاته العالمية إلى قطاع الخدمات (٢٠٠٨-٢٠١٠)، أي أنها زادت مقارنة بنسبة تدفقاته التي بلغت ١٩ في المائة في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، تساهم في توليد العمالة الآثار غير المباشرة لما تقدمه الشركات متعددة الجنسيات من خدمات عالية الجودة وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على عمالة قطاعات المواد الخام في البلدان المضيفة. ويكشف دي وآخرون<sup>(١٤)</sup> أن بإمكان تحرير الاستثمار في الخدمات بنسبة ٥٠ في المائة أن يفضي إلى خلق فرص عمل في البلدان التي توجد فيها قطاعات مقيّدة بنسبة تصل إلى ١,٤ في المائة فيما يتعلق بالعمال المهرة و١,٢ في المائة فيما يتعلق بالعمال غير المهرة.

(١٣) UNCTAD (2013, forthcoming). Trade in services and employment. Geneva

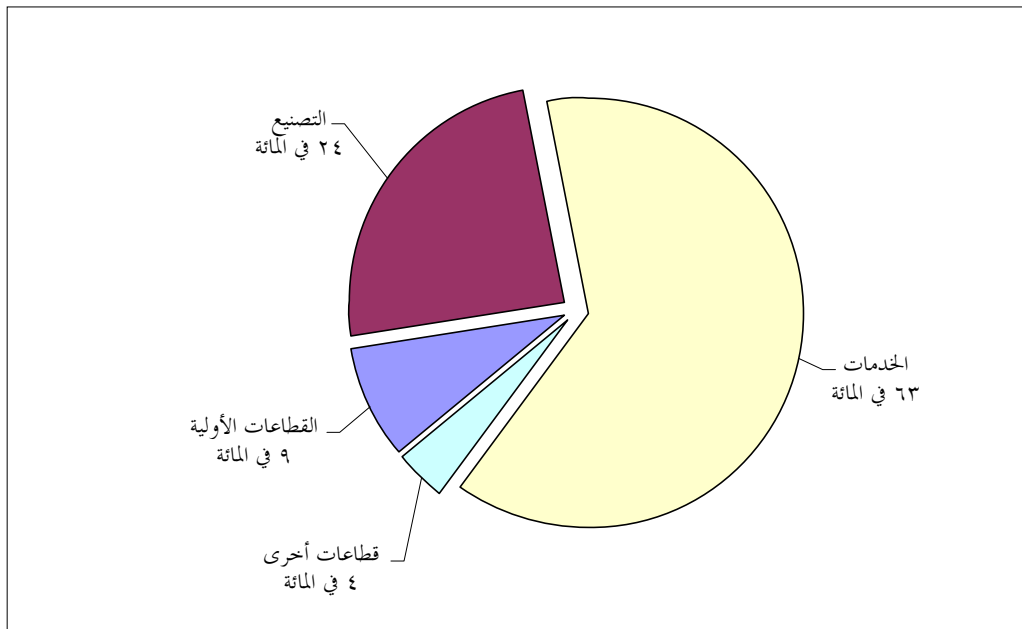
(١٤) Dee P, Francois J, Manchin M, Norberg H, Nordås HK and van Tongeren F (2011). The impact of trade liberalization on jobs and growth: Technical note. Trade Policy Working Papers No. 107. OECD.

الشكل ٩  
حصة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الخدمات في عام ١٩٩٠ و عام ٢٠١٠  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: UNCTAD (2012). World Investment Report, database annex tables. See <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx> (accessed 28 December 2012).

الشكل ١٠  
توزيع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بحسب القطاعات، ٢٠٠٨-٢٠١٠



المصدر: UNCTAD (2012). World Investment Report, database annex tables. See <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx> (accessed 28 December 2012).

٦٦- وتوحي الأدلة بأن الهندي أكبر مستفيد صاف من نقل الخدمات إلى الخارج. وفي عام ٢٠٠٧، وفرت الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات ونقل العمليات التجارية إلى الخارج ٥٥٣ ٠٠٠ فرصة عمل بينما وفر قطاع تصدير البرمجيات ٢٧٠ ٠٠٠ فرصة عمل إضافية. ورغم أن هذه الوظائف مرتفعة الأجر فإن عددها صغير نسبياً مقارنة بحجم اليد العاملة المتزايدة في الهند. وأثير قلق بشأن ارتفاع التركيز الجغرافي وضعف الصلات ببقية مكونات الاقتصاد ونقص الإبداع. وفي بيرو كذلك، يتوقع أن تتركز آثار تصدير الخدمات الهندسية والاستشارية واللوجستية والحاسوبية على العمالة في ليما وعلى العمال المهرة، وأن تكون فوائدها الاقتصادية غير المباشرة محدودة.

٦٧- وفي نيكاراغوا، يحتمل أن تكون الآثار المتعلقة بالعمالة والآثار الاقتصادية غير المباشرة إيجابية إلى حد كبير في خدمات الاتصالات والنقل البري والسياحة والخدمات المالية. وحُدّد قطاع نقل عمليات الإنتاج إلى الخارج كأحد القطاعات الرئيسية للوظائف عالية المهارة والصادرات في أوغندا. ونجحت بلدان نامية عديدة في توسيع مراكز الخدمات، بما فيها مراكز الاتصال.

٦٨- وقد يكون لتحرير قطاع التوزيع آثار سلبية محتملة على العمالة والفقير. واستوعب قطاع التوزيع في أوغندا مثلاً ١٠ في المائة من القوة العاملة المؤلفة بالأساس من العمال ذوي المهارات المتدنية. وقد يفضي تحرير هذا القطاع إلى إغلاق المتاجر الصغيرة مع ما قد ينطوي عليه ذلك من تأثير اجتماعي حاد.

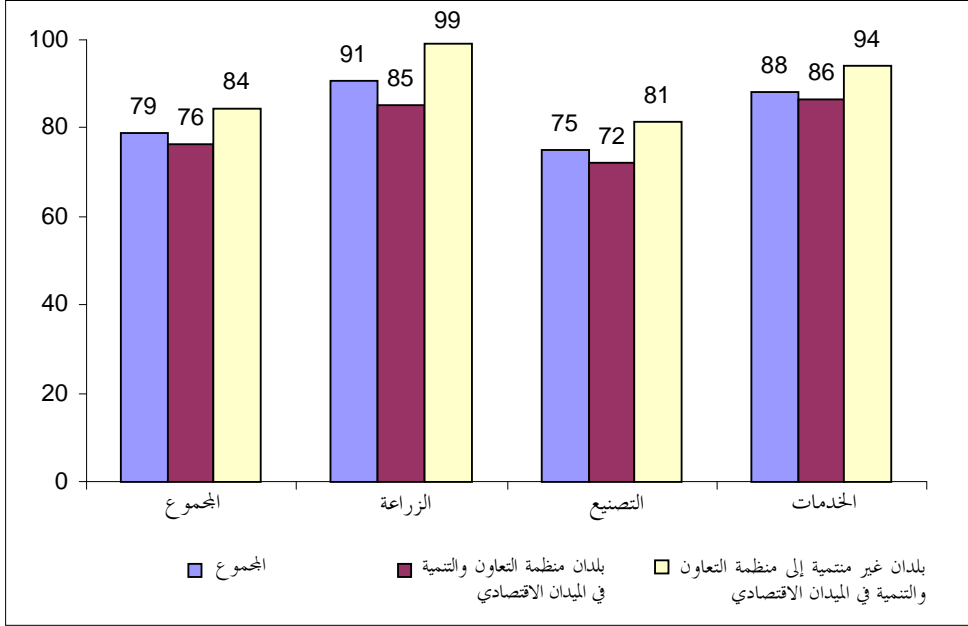
٦٩- وبتزايد نقل الخدمات إلى الخارج وارتفاع قابلية مهام الخدمات ووظائفها للتداول التجاري تتاح للبلدان النامية فرص خلق عمالة منتجة. وغالباً ما تكون الأجور أفضل لوظائف قطاع الخدمات، وستؤثر زيادة إنتاجية وفعالية قطاع الخدمات بصورة إيجابية على عمالة القطاعات الأخرى. وبسبب أثر الحجم والآثار غير المباشرة لا يوجد دليل على أن خلق فرص العمل في البلدان النامية سيؤدي إلى فقدانها في بلدان الشركات التي تنقل أنشطتها إلى الخارج. غير أن الصعوبات متعددة. فنقص المهارات وضعف البنية التحتية وارتفاع حواجز الدخول هي عوامل تمنع بلداناً نامية عديدة من الاستفادة من تجارة الخدمات ومن نقل الأعمال إلى الخارج. وتوضع متطلبات عالية فيما يتعلق بالمستوى التعليمي والمهارات اللغوية، فلا يستطيع العمل في الشركات التي تنقل خدماتها الموجهة نحو التصدير إلى الخارج سوى نسبة قليلة من المهنيين الشباب.

### الصلة بين التجارة ذات القيمة المضافة والعمالة في الخدمات

٧٠- لا تمثل أرقام إجمالي الصادرات قيمة مضافة بسبب استخدام الكثير من السلع والخدمات الوسيطة المستوردة. وهكذا، لا يمكن ربط إجمالي التجارة ربطاً وثيقاً بالعمالة.



الشكل ١١  
نسبة القيمة المضافة المحلية من إجمالي الصادرات (٢٠٠٩)  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة البيانات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة في القيمة المضافة (WTO-OECD TiVA database).

٧١- تتيح قاعدة البيانات المتعلقة بالتجارة في القيمة المضافة، وهي قاعدة بيانات مشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بيانات بشأن محتوى الصادرات من القيمة المضافة المحلية وتكشف أن متوسط نسبة القيمة المضافة المحلية من إجمالي الصادرات بلغ ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ (الشكل ١١)؛ أي أن النسبة المتبقية، وهي ٢١ في المائة، تمثل سلعاً وسيطة مستوردة. وفي المتوسط، تضيف البلدان النامية إلى صادراتها قيمة أكبر مما تضيفه البلدان المتقدمة التي تندمج صادراتها على نحو أكبر في سلاسل القيمة العالمية. وتتسم التجارة في سلاسل القيمة العالمية بطابع إقليمي عال، علماً بأن أمريكا الشمالية وأوروبا تشكلان مجموعتين رئيسيتين. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تنتج البلدان المتقدمة منتجات أكثر تعقيداً تتطلب المزيد من السلع الوسيطة.

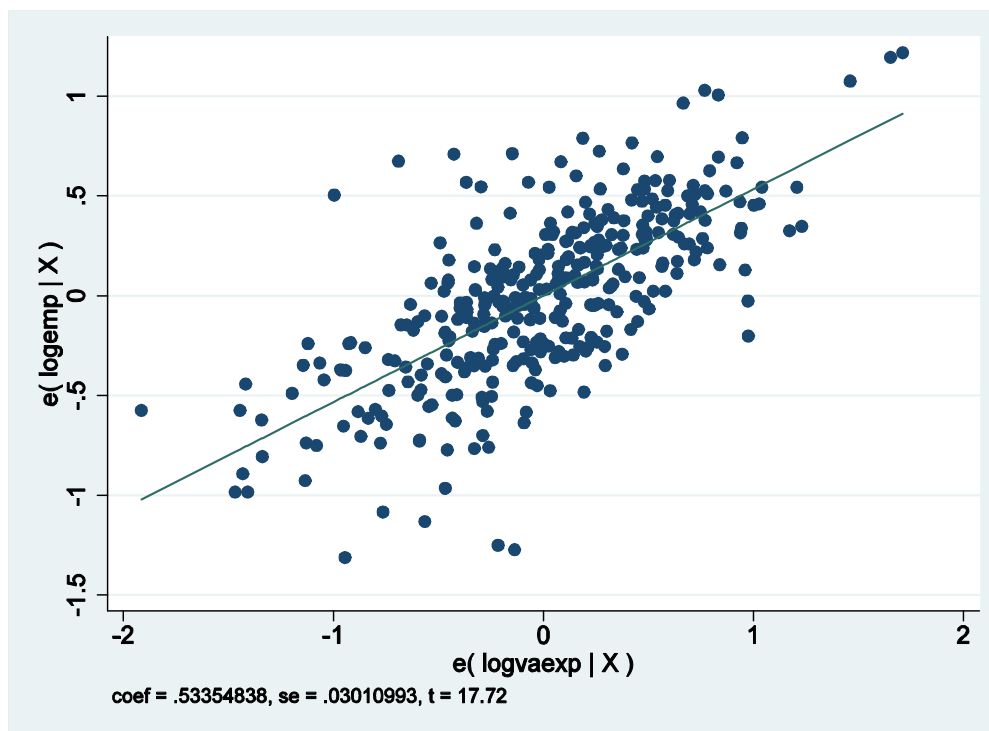
٧٢- وتكون نسبة القيمة المضافة المحلية الأعلى في الزراعة والأدنى في التصنيع. وتمثل القيمة المضافة المحلية ٨٨ في المائة من صادرات الخدمات، ونسبتها أكبر في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة. ويلاحظ ارتفاع نسب المنتجات الأجنبية في القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية الأساسية، وهي: التجهيزات الكهربائية والبصرية (٣٣ في المائة)، وتجهيزات النقل (٣٠ في المائة)، والآلات والتجهيزات (٢٤ في المائة)، وغيرها من أنشطة التصنيع وإعادة التدوير (٢٣ في المائة)، ذلك أن سلاسل القيمة العالمية تهيمن نسبياً على هياكلها الإنتاجية والتجارية.

٧٣- ويحلل الأونكتاد<sup>(١٥)</sup> الصلة بين إجمالي التجارة والعمالة وبين صادرات القيمة المضافة والعمالة في قطاعات مختلفة، وذلك في دراسة تقيّم أيضاً ما إذا كانت صادرات الخدمات تخلق من فرص العمل أقل مما يخلقه التصنيع.

٧٤- وتكشف الدراسة الترابط الإيجابي بين العمالة والصادرات واستجابة العمالة إلى تغيرات الصادرات ذات القيمة المضافة أكثر من استجابتها إلى تغيرات إجمالي الصادرات، وإن كان الفارق ضئيلاً. لكن الفارق كبير في قطاع التصنيع الرئيسي. وترتبط زيادة الصادرات ذات القيمة المضافة بنسبة ١ في المائة بزيادة عمالة قطاع التصنيع الرئيسي بنسبة ٠,٥٣ في المائة (الشكل ١٢). وتنخفض المرونة فيما يتعلق بإجمالي الصادرات (٠,٤٧ في المائة). وهكذا، فإن تغيرات العمالة في القطاعات وطيدة الصلة بسلاسل القيمة العالمية كقطاع التصنيع الرئيسي، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في الصادرات ذات القيمة المضافة منه بالتغيرات في إجمالي الصادرات، بينما يتساوى هذا الارتباط في القطاعات ذات الصلة الأضعف بتجارة سلسلة القيمة العالمية.

الشكل ١٢

العمالة والصادرات ذات القيمة المضافة في قطاع التصنيع الرئيسي



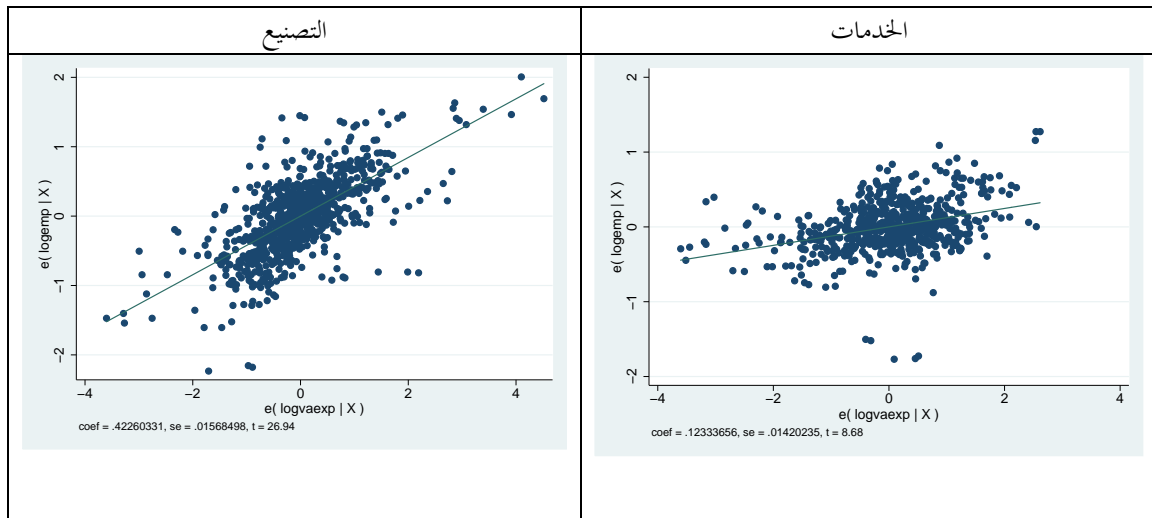
المصدر: حسابات الأونكتاد.

(١٥) UNCTAD (2013, forthcoming). ترد بيانات العمالة من: World Input-Output Database (انظر: <http://www.wiod.org/>).

٧٥- وتتباين الصلة بين العمالة وأداء الصادرات تبايناً كبيراً فيما بين القطاعات. فزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة في قطاع التصنيع بنسبة ١ في المائة تترتب عليها زيادة في عمالة هذا القطاع بنسبة ٠,٤٢ في المائة (الشكل ١٣). وفي قطاع الخدمات، لا تتجاوز مرونة العمالة المناظرة ٠,١٢ في المائة. وقد يعزى ذلك إلى انخفاض نسبة التجارة في الخدمات. والكثير من أنشطة الخدمات غير مشمول بالتجارة الدولية ولذا فإن عمالة الخدمات تتأثر بتغيرات الطلب المحلية أكثر من تأثرها بتطورات الصادرات. وإلى جانب ذلك، يمكن أن تحقق قطاعات الخدمات التي غالباً ما تدخل في التجارة الدولية مكاسب كبيرة في الإنتاجية عندما تزيد صادراتها بحيث يظل خلق فرص العمل محدوداً. وتصحيحاً لحصة الصادرات في الخدمات الضئيلة جداً مقارنة بنتائج الخدمات وعمالها، يمكن أن يكون التأثير المطلق لصادرات الخدمات الإضافية من حيث خلق فرص العمل أكبر مما هو عليه في قطاع التصنيع. ففي إندونيسيا، تخلق الأحجام الإضافية الثابتة لصادرات الكثير من قطاعات الخدمات كثيفة العمالة فرص عمل أكثر مقارنة بمعظم قطاعات التصنيع، وتتساوى في ذلك مع قطاع الزراعة.

الشكل ١٣

### الارتباط بين العمالة والصادرات في قطاعي التصنيع والخدمات



المصدر: حسابات الأونكتاد.

٧٦- ويؤكد التحليل أن الصلة بين إجمالي التجارة والعمالة ضعيفة مقارنة بالصلة بين الصادرات ذات القيمة المضافة والعمالة، لا سيما في القطاعات ذات سلاسل القيمة الأكثر تجزأً. وسلاسل القيمة العالمية مهمة في عدد قليل من القطاعات من بينها صناعة السيارات والقطع الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، يؤكد التحليل بالتجربة أن خلق فرص العمل في قطاع الخدمات أقل ارتباطاً بصادرات الخدمات مما هو عليه في التصنيع أو الزراعة، غير أن الترابط بين صادرات الخدمات وعمالها قد يعادل ما هو عليه في التصنيع أو يفوقه ارتفاعاً، في حال التصحيح لحصة تجارة الخدمات الأصغر في نتائج الخدمات وعمالها.

٧٧- وقد تترتب على هذه النتائج تبعات فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية. وتمثل زيادة القيمة المضافة عاملاً مهماً في خلق فرص العمل. وتفرض استراتيجيات النمو المعتمدة على الصادرات والمتعلقة بالخدمات إلى خلق فرص عمل، ويمكنها أن تساهم بحسب التوزيع القطاعي والجغرافي مساهمة كبيرة في التخفيف من حدة الفقر.

### التجارة ونوع الجنس

٧٨- ازداد استخدام النساء في البلدان النامية في القطاعات الموجهة نحو التصدير وكثيفة العمالة. غير أن توزيع منافع التجارة توزيعاً أكثر إنصافاً لن يتحقق إلا بالحد من الفوارق الجنسانية في العمالة على صعيد القطاعات والمهن ومستوى المهارات.

٧٩- ويمثل قطاع السياحة على سبيل المثال فرصة هامة لتمكين النساء، إذ يشكلن ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من قوته العاملة. وبخلاف قطاعات أخرى، يمكن لقطاع السياحة توفير فرص العمل للنساء، بمن فيهن الشابات، اللواتي لم يتلقين تدريباً رسمياً كافياً. غير أنه يوجد تباين بين مؤهلات النساء وفرص العمل المتاحة لهن. فالنساء غير الماهرات أو شبه الماهرات يملن إلى العمل في أكثر الوظائف هشاشة ويتقاضين في المتوسط أجراً يقل بنسبة ٢٥ في المائة عما يتقاضاه العمال الذكور ذوو المهارات المشابهة<sup>(١٦)</sup>. ويشترط في تقديم الخدمات السياحية عالية الجودة توظيف عدد كاف من الموظفين المهرة. وحصول النساء على التثقيف والتدريب في مجال السياحة يمكن أن يسمح لهن بالوصول إلى وظائف ثابتة بمؤهلات أعلى وأجر أفضل.

### العمالة غير المنظمة

٨٠- يُعتقد وفقاً لوجهة النظر التقليدية أن الاقتصاد غير المنظم يتوسّع أثناء فترات الركود بعكس اتجاه الدورة الاقتصادية عندما يسرّح العمال في القطاع المنظم. واشتداد المنافسة أمام المنتجين المحليين بسبب تحرير التجارة يفاقم من العمالة غير المنظمة لأن الشركات تسرح العمال المنظمين بهدف تخفيض التكاليف. ولكن بعكس وجهة النظر المذكورة، يمكن لانخفاض تكاليف التجارة نتيجة التحرير أن يحوّل الشركات غير المنظمة إلى شركات منظمة لأنها تتوقع من هذا التحول تحقيق مكاسب أكبر في الإنتاجية. ويخلص استعراض شامل للمؤلفات إلى أن التقديرات تشير إلى إمكانية أن يفضي الانفتاح التجاري في المدى القريب إلى نمو أسواق العمل غير المنظمة، وهو ما يقتضي من الشركات المحمية في القطاع المنظم أن تتكيف وتعيد توزيع فرص العمل والعمال". أما في المدى الأطول، فيمكن أن تعزز المكاسب المحققة من زيادة التجارة نمو العمالة المنظمة<sup>(١٧)</sup>.

(١٦) ILO (2010). *Women in labour markets: Measuring progress and identifying challenges*. Geneva

(١٧) ILO and WTO (2009). *Globalization and informal jobs in developing countries*. Bacchetta M, Ernst E and Bustamente J, eds. Geneva.

٨١- ويتوقف تأثير تحرير التجارة في قطاعات الخدمات غير المنظمة على كل قطاع بحد ذاته وعلى طبيعة الصدمة التي يتلقاها الاقتصاد. وإذا كانت الصدمة إيجابية في مجملها، فقد يتفاقم انعدام التنظيم في المدى الطويل بسبب زيادة الطلب على الخدمات غير القابلة للتداول تجارياً. كما يمكن توقع تحسن إيرادات القطاع غير المنظم مقارنة برواتب القطاع المنظم. أما إذا كانت الصدمة سلبية في مجملها، فيرجح أن تراجع الإيرادات النسبية.

### الوظائف الخضراء والتجارة

٨٢- يتزايد سعي صناع السياسات إلى تحقيق أهداف من بينها دعم عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل مستدامة بيئياً وشاملة اجتماعياً. وتعد قطاعات الخدمات من بين أكثر القطاعات تحوُّلاً في الاقتصاد الأخضر ونذكر على وجه التحديد: الطاقة وإعادة التدوير والبناء والنقل. والتوجه العالمي نحو زيادة تخضير الاقتصاد يفرض بالفعل إلى خلق فرص عمل في هذه القطاعات وفي قطاع التصنيع. وتشير دراسات العمل إلى تحقيق مكاسب صافية تتراوح نسبتها بين ٠,٥ في المائة و ٢ في المائة<sup>(١٨)</sup>.

٨٣- وتنفرد فرص العمل الجديدة هذه بميزة تكمن في توزيعها القطاعي والجغرافي؛ وستحقق مكاسب مهمة على مستوى العمالة في المناطق الريفية الفقيرة في البلدان النامية وفي القطاعات التي يسهل على العمال الريفيين الفقراء دخولها. وتزداد الفرص في قطاع الزراعة وقطاعات الخدمات الخضراء مثل السياحة البيئية وحبس الكربون والخدمات التجارية لمنظم الطاقة المتجددة الصغيرة العاملة خارج الشبكة. وتنظر بعض البلدان في اعتماد متطلبات محتوى محلي قائمة على الطاقة آخذة في الحسبان احتمال ارتفاع تكلفة الطاقة المتجددة من أجل خلق فرص العمل. والآثار الصافية للعمالة غير واضحة لأن المحتوى المحلي يمكن أيضاً أن يقلص فرص العمل عندما يفرض ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الطلب والقدرة على المنافسة.

### تنقل العمال المؤقت

٨٤- يتيح الأسلوب ٤ إمكانيات هائلة لمشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات غير أن الخدمات المحررة حتى الآن بواسطة هذا الأسلوب محجوزة بالأساس لفئات المهنيين ذوي المؤهلات العالية وكبار المشتغلين بالأعمال التجارية. ولا يندرج معظم مقدمي الخدمات الممكنين، بمن فيهم النساء، ضمن هذه الفئات. وغالباً ما يُحتج بأن الأسلوب ٤ غير قابل للتطبيق، ولا سيما فيما يتعلق بمقدمي الخدمات ذوي المهارات المتدنية، بما أنه يتعدّر على بلدان المنشأ ضمان عودة مقدمي الخدمات المحليين فيتحوّل تنقلهم من ثم إلى مشكلة هجرة. غير أن تجربة الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب تبين أن من الممكن وضع تدابير تشمل الحوافز السلبية والإيجابية لضمان أن تكون إقامة العمّال في الخارج مؤقتة.

(١٨) ILO (2012c). *Working towards sustainable development: Opportunities for decent work and social inclusion in a green economy*. Geneva

٨٥- ولا يزال مقدمو الخدمات من البلدان النامية يواجهون عائقاً رئيسياً يتمثل في عدم الاعتراف بمؤهلاتهم المهنية والأكاديمية. وباستطاعة الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف المتعلقة بتبادل الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية أن تتصدى لمثل هذه العوائق. وتدرج معظم البلدان المهن التي يمكن أن تكون البلدان النامية مهتمة بتصديرها (كالصحة والإرشاد الاجتماعي مثلاً) ضمن فئة المهن "المعتمدة" أو "المنظمة" حيث توجد أهمية خاصة لتبادل الاعتراف بالمؤهلات، غير أن البلدان النامية تشارك في اتفاقات الاعتراف المتبادل مشاركة محدودة. ويهدف تحقيق مكاسب إضافية من تجارة الخدمات بواسطة الأسلوب ٤، بما في ذلك لفائدة النساء، لا بد من النهوض بالحوار متعدد الأطراف وتقاسم الممارسات الجيدة.

### خامساً- الاستنتاجات: السياسات التجارية الداعمة والتدابير التكميلية

٨٦- تتسم الصلة بين التجارة والعمالة والحد من الفقر بالتعقيد لأن هذه العناصر مرتبطة بقنوات متعدّدة. وقد نجحت بعض الدول النامية في خلق فرص العمل والحد من الفقر عن طريق فتح اقتصادها أمام الأسواق العالمية.

٨٧- وبات قطاع الخدمات مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والعمالة، وهو يوفر قيمة مضافة متنامية في التجارة العالمية. وتساهم الخدمات الفعالة والتنافسية مساهمة كبيرة في نمو الاقتصاد وقدرته على المنافسة حيث إن الخدمات توفر المدخلات اللازمة لجميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها التصنيع.

٨٨- وتتيح تجارة الخدمات فرصاً لخلق الوظائف والحد من الفقر. غير أن معرفة أثر تجارة الخدمات على العمالة محدودة. وتزايد قابلية الخدمات للتداول تجارياً. وحقق عدد من البلدان النامية مكاسب كبيرة من خلال استغلال مجالات ناشئة في ميزتها النسبية، بما في ذلك خدمات الأعمال العصرية القابلة للتصدير، ولكن بلداناً كثيرة أخرى لم تكتسب القدرات الضرورية للسير على هذا المنوال. ويمثل تعزيز الصلة بين تجارة الخدمات والعمالة تحدياً إنمائياً رئيسياً.

٨٩- وعلى الصعيد الوطني، يتطلب بناء القدرات الإنتاجية وتحسين قدرة الصادرات على المنافسة وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ومتسقة. ويعد وضع أطر تنظيمية ومؤسسية تلائم الظروف المحلية أمراً حاسماً. ومن المهم تطوير المهارات بما فيها مهارات القوة العاملة الموجودة في قطاعات الخدمات، لتعزيز نمو العمالة والتغير الهيكلي. ومن المهم احتذاب الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحسين قوانين العمل وتعزيزها ودعم إنشاء الشركات وتوفير الحماية الاجتماعية الأساسية للجميع عناصر تُيسر التحول من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم. وبإمكان سياسات المساواة بين الجنسين، مثل توفير التعليم والرعاية الصحية، أن تزيد مشاركة النساء في الخدمات وتحسن نوعية الوظائف. ويتزايد سعي البلدان إلى الاستفادة من الخدمات لتشجيع الانتقال إلى اقتصاد أخضر وخلق وظائف خضراء.

٩٠- وعلى الصعيد الدولي، لا بد من بذل الجهود والتعاون من أجل المضي قدماً في تنفيذ برنامج تجارة الخدمات القائمة على التنمية. ومن الضروري تحديد محتوى عملية التحرير ووتيرتها وتسلسلها تحديداً مناسباً، ومواءمة هذه العملية مع السياسات واللوائح الوطنية بغية إنشاء بيئة ملائمة تسمح ببناء قدرات تنافسية منتجة وطنية وخلق فرص العمل. وقد يكون من المهم أيضاً تحسين النفاذ إلى الأسواق ووضع تدابير تعاونية مثل التعاون التنظيمي في سبيل إنشاء بيئة سياسية أكثر تيسيراً، ولا سيما في مجالات التصدير المهمة بالنسبة إلى البلدان النامية مثل التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين، وتشجيع تطوير البنية التحتية والشبكات المشتركة، والابتكار وزيادة القيمة المضافة في سلاسل قيمة الخدمات.